جامعة أحمد دراية– أدرار –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص مالية وبنوك

الموضـــــوع

دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الفلاحي دراسة حالة تمويل مشروع استثماري بالقرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

من إعداد الطالبين:

- غاية محمد
- باعمر عبد المجيد

بإشـــراف الدكتور:

- بلال بوجمعة

لجنة المناقشة

	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
01	فودو محمد	استاذ	رئيسا
02	بلال بوجمعة	دكتور	مشرفا
03	مصطفاوي سفيان	استاذ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015- 2016 م

الفهرس

الواجهة

الاهداء

التشكر

الفهرسة

البيان	العنوان	الصفحة
المقدمة	المقدمة العامة	أ
الفصل الأول	تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	05
المبحث الأول	وضعية القطاع الفلاحي قبل إنشاء مخطط الوطني للتنمية الفلاحية	06
المطلب الأول	السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي	06
المطلب الثاني	السياسة الفلاحية في الجزائر في ظل الثورة الزراعية	07
المطلب الثالث	(القطاع الفلاحي بعد اعادة الهيكلة (1990/1981	10
المبحث الثاني	القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية ومكانته في ظل البرامج التنموية	12
المطلب الأول	تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه	12
المطلب الثاني	وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	16
المطلب الثالث	مساهمة المخطط الوطني في القطاع الفلاحي	16
خلاصة الفصل	خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني	التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر	25
المبحث الأول	مفاهيم عامة حول التمويل	26
المطلب الأول	مفهوم التمويل و خصائصه	26
المطلب الثاني	أهمية التمويل	27
المطلب الثالث	أنواع التمويل و مصادره	27
المبحث الثاني	سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر	31

المطلب الأول	التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي من التخطيط الى الاصلاحات	31
المطلب الثاني	تمويل القطاع الفلاحي في اطار البرامج التنموية 2001-2015	34
المطلب الثالث	مؤسسات التمويل الفلاحي	38
خلاصة الفصل	خلاصة الفصل الثاني	41
الفصل الثالث	دراسة حالة مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
المبحث الأول	ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
المطلب الأول	مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
المطلب الثاني	دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	44
المطلب الثالث	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	46
المبحث الثاني	دراسة تطبيقية لتقديم قرض الرفيق من طرف وكالة أدرار	48
المطلب الأول	تعريف، مهام وأهداف المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار	48
المطلب الثاني	وظائف البنوك و أهدافها	48
المطلب الثالث	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	50
المطلب الرابع	دراسة مشروع استثماري بالقرض الرفيق	53
خلاصة	خلاصة الفصل الثالث	57
الخاتمة		59
قائمة الجداول		
قائمة الاشكال		
قائمة المراجع		
الملاحق		

المقدمة:

يشكل القطاع الزراعي من أهم المرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني وأحد أهم القطاعات الانتاجية الرئيسة المكونة للناتج المحلي كما يكتسب أهمية كبيرة في كونه مصدر دخل كبير من اجمالي القوة العاملة فضلا على أن نسبة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع إلى جانب مساهمته في توفير حجم عبير من غداء السكان وتشكل الصادرات الزراعية جزءا كبيرا من الصادرات غير النفطية.

وقد حظى هدا القطاع باهتمام واسع من فبل الدولة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الامن الغدائي وهو ما تترجمه تلك الانجازات المتمثلة بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية لمشروعاتها الزراعية التي مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الاخيرة من ادخال حركية كبرى على قطاع الفلاحة، حيث شهد القطاع تطورا ملحوظا رصدت لفائدة الدولة حوافز تشجيعات كان لها الاثر الايجابي على نمو الانتاج في مختلف النشاطات الفلاحية ولو بنسب متفاوتة من خلال البرامج المختلفة المطبقة لاسيما من خلال توفير صناديق خاصة لدعم التنمية الفلاحية و الانتاج الزراعي وهذا من خلال تحسين معيشة الفلاحين بصفة عامة.

وعليه يمكن أن السياسات الفلاحية المنفذة في الجزائر اتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية ، فقد تميزه فترة الستينات بالتجربة في الادارة الذاتية وسياسة إعادة التمويل الجزئي لنظام الانتاج . أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع . ليأتي في فترة الثمانينات الاصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال السلس نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة . وشهدت الالفية الجديدة العديد من الاصلاحات التي نشطت القطاع الفلاحي ومساهمته في دعم وتيرة التنمية في البلاد ومن بينها الدعم الفلاحي عن طريق التمويل البنكي وهو ما يدفعنا الى طرح الاشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي؟

وانطلاقا من هذه الاشكالية استنتجنا هذه التساؤلات الفرعية :

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ؟
- هل يعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سياسة فعالة على القطاع ؟

- ما هو نوع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

فرضيات البحث

يتطلب تحليل الاشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابات مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة :

- تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في نجاح السياسة المتبعة للتمويل.
- عرفت الجزائر في السنوات الاخيرة انتعاشا كبيرا في الامن الغذائي بسبب تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
- أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب للقطاع الفلاحي.

أسباب اختيار الموضوع:

- إزالة الغموض عن كيفية تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الفلاحي.
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة.
- القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي ولا يتحقق هذا إلابتظافر باقي القطاعات الأخرى منها الجهاز المصرفي.

أهداف البحث

- التعرف على واقع القطاع الفلاحي وتقييم أدائه في تحقيق التنمية.
- الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ومحاولة ايجاد حلول مناسبة لها .
- التعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهم ما جاء به.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في إطار السياسة الاقتصادية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء.
- تعدد البرامج و الاجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير القطاع في الجزائر .

- إقامة العديد من الصناديق والمؤسسات المالية التي تقوم بتقديم الدعم لهذا القطاع.

المنهج المتبع:

من اجل دراسة الإشكالية و الإجابة عن الأسئلة المطروحة و نظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، و الاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول المتعلقة بالمجال الاقتصادي و التنظيمي.

أدوات التحليل:

لقد تم الاعتماد في جميع المعلومات المستخدمة في انجاز هذا البحث على مجموعة من الأدوات و بالتالي فان معظم المراجع هي عبارة عن بحوث و دراسات قدمت على شكل أوراق بحث في مؤتمرات و ملتقيات علميه بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن مؤسسات مالية محلية و دولية و النصوص التشريعية و التنظيمية التي تحكم و تنظم أعمال البنوك في الجزائر فضلا عن الاستعانة ببعض الكتب المتوفرة و البحوث الأكاديمية.

تقسيم البحث:

لقد تطرقنا في دراستنا لموضوعنا هذا الى ثلاثة فصول وقسمنا كل فصل الى مبحثين .

الفصل الأول بعنوان: تطور القطاع ألفلاحي في الجزائر والذي يتضمن وضعية القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وفي ظل إنشاء المخطط ومكانته في البرامج التنموية .

الفصل الثاني : التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر والذي يتضمن مفاهيم عامة حول التمويل وسياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

أما الفصل الثالث قمنا بدراسة حالة تمويل مشروع فلاحي استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى وكالة أدرار. حيت سنتطرق إلى التعريف بالوكالة ، بالإضافة إلى دراسة تطبيقية لتقديم قرض تحت صيغة القرض الرفيق من طرف البنك.

تمهيد:

حسب معرفتنا بأن القطاع الزراعي هو العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فلابد من الاهتمام الكبير به فمهما كانت الخلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى قطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره يؤثر على القطاعات الاخرى بدرجة كبيرة، وتأثره هو الاخر بالتغيرات الحاصلة في هذ القطاعات، حيث عرفة الجزائر في الفترة الاخيرة اهتمام كبير بهذا القطاع، حيث قامت بإدراج مجموعة من البرامج تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة، لأن اسهام هذ القطاع في تنمية باقي القطاعات الاخرى له اهمية بالغة وفعالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المبحث الاول: وضعية القطاع الفلاحي قبل إنشاء مخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المطلب الاول: السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج و الاختلال الجهوي, حيث ان الثروة الزراعية تتركز في اقصى الشمال، و الاختلال حتى في الجهة الواحدة, حيث نجد الاراضي الاكثر خصوبة تتمركز في متيجة، و سهول عنابة و وهران، وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن و الارياف. ولقد كان الاستعمار مهتما بالراس مالية الزراعية التي توفر السلع للسوق, وبعد مغادرة المعمرين، البالغ عددهم آنذاك 900 الف اوروبي, ادى ذلك الى شغور اقتصادي اجتماعي, فتوقف مشروع قسنطينة و الاستثمارات المعلن عنها، فتراج النشاط الاقتصادي النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لقطاعاتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات.

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية، وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاح و إصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم حزب جبهة التحرير الوطني، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي[1]، وكانت لأول مرة تحضى بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف .

وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم لا بعد إعلان مراسيم مارس 1963 من طرف الرئيس بن بلة، لوضع أسس التسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة، وقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية، لانشغالها بتنظيمات حول السلطة، ولقد كانت هذه الجان موجودة قبل الاستقلال، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات .

اما اهداف التسيير الذاتي فلقد حددت في ما يلي:

- ✓ حماية الاملاك الشاغرة
- ✓ مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات
- ✓ وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار
- ✓ تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية .
- ✓ توفير الحاجيات الغذائية للمواطن
- ✓ تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي، وترتكزا الوسائل غير الصالحة.

[1] عبدالحميد إبراهيم , المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ,ط1 , بيروت :مراة دراسات الوحدة العربية ,1996 , ص103

تسيير المزارع الشاغرة تمثل في مهام :

الديوان الوطني للإصلاح الزراعي:

وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة وإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الاعمال المالية والانتاج والتسويق والتمرين، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يراسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية وطنية تتمثل في [1]:

أ-على المستوى المحلي:

- المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض للوحدات.
- اتحادات الآلات الزراعية وتموين الوحدات التابعة لقطاع تسير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الانتاج ويهتم بصيانتها.

ب- على المستوى الوطني: حيث يعتمد الديوان على تعاونيات متخصصة هي:

- ✓ تعاونيات الاصلاح الزراعي.
- ✓ تعاونيات جهوية للتصريف.
- ✓ ولقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية لتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية إلى غاية عام 1939.

المطلب الثاني : السياسة الفلاحية في الجزائر في ظل الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشاهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية. فمثلاً بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72%من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى 22.6%من المساحات الزراعية.أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6% من مجموع الاراضي ولا يمثلون سوى 2.6% من المالكين , ومهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50هكتار , في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتار أو أقل بكثير . أما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون أكثر من 50% من الاراضي , وهذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون منهم الاراضي بعد الاستقلال , عند رحيل المعمرين من الجزائر . ونظرا لهذا الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 8 نوفمبر عام 1971 , تحت شعار الارض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها , ولقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة

[1] علي جدوع الشرفات، مبادىء الاقتصاد الزراعي، ط1 ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان 2006 ص 90

الزراعية[1]. والأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة لزراعية أي الأراضي العمومية أراضي العرش، الأراضي الجامعية، الأراضي المؤممة والأراضي دون مالك، هي ملكية الدولة، ولا تحول، وغير قابلة للتقادم، أو الحجز أو التنازل. ومن أ هداف الثورة الزراعية ما يلي :[2]

أولا :تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية

الاستغلال الشخصي والمباشر للأراض، و المالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تتزع منه الملكية.

من يشغل أرضه بنفسه و ترك جزءا منها غير مستغل تتزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها، ولقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض المروية منها أو غير المروية وكذا وضعيتها.

كل الأراضي العمومية و الفلاحية أو الشاغرة تضم الى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة،و أراضي التسيير،الزراعية الذاتي تخضع لنظامها، لأن هذا القطاع تابع للقطاع المؤمم، و الاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي و أراضي الثورة الزراعية ، هو نظام تسييرها.

ثانيا: الأراضي المؤممة

توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي ،و يستغلونها اجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدى غير القادرين ماديا أو جسديا و هذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية و المادية لخدمة الأرض و تحقيق الانتاج، و لتسهيل حل المشكلات المادية و التقنية للفلاحين تم إنشاء تعاونيات خدمات، أو المالكين الخواص الصغار،علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات.

لقد كانت الثورة الزراعية تسعى الى احداث تغيير جذري في الأرياف ، و التي طالما حرمت من خيرات و ثروات البلاد، و القيام بإعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج ، و تنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع. الى جانب سعي الثورة الزراعية الى تغيير نظام الملكية العقارية الواسعة ،و كذا العمل على ادماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الوطنية، و العمل على اثار الاستعمار و كل أشكال الاستغلال، و خلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة على أساس الأرض لمن يخدمها.

و تقوم الخزينة بتعويض 25%للفلاحين الذين أممت أراضيهم،و يتم التسديد خلال 15 سنة.و تحديد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول على مدخول يساوي مدخول عمال المزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم

[1] علي مانع , جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر , الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ,2001 ص13
[2] - علي جدوع الشرفاوت ، مرجع سبق دكره ، ص105

عمل في العام. و تستغل الأراضي جماعيا أو في شكل تعاونيات أو تجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدين. و ينبغي على كل الاجراءات المتعلقة بالتقسيم ،التي عرفتها الأراضي، و التي تمت بعد الاستقلال.

ولقد مرت عملية انجاز هذه الأهداف بثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى[1]:

وتم فيها توزيع أراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين للأراض، ويتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية، و التي قررت الحكومة بناء ألف منها في الريف، و في كل قرية ما بين 120 الى 150سكنا، مع توفير شروط الحياة فيها. و لقد بلغ عدد هذه القرى في عام1981 حوالي 147 قرية، و هدفها كان تجميع الفلاحين لتسهيل اداراتهم.

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة منذ عام1973، حيث تم اعادة توزيع أكتر من 650 ألف هكتار من القطاع الخاص، على 60 الف عائلة فلاحية بدون أرض، ولقد بلغ في الأخير ما تم توزيع مليون هكتار و على 100 ألف عائلة تم تجميعها في 6 ألف تعاونية فلاحية.

المرحلة الثالثة[2]:

بدأت منذ عام1975 لتنمية القطاع الرعوي في الهضاب و في شمال الصحراء، و هذا لتمكين البدو الرحل من الاستقرار بتحسين ظروفهم. و لقد تم تنظيم حملة توعية لترشيد الفلاحين و تعريفهم بحقوقهم وواجبا تهم في التعاونيات و القرى الاشتراكية و لقد توقف الإحصاء في عام 1979، أي بعد7 سنوات من إعلان الثورة الزراعية، و كانت نتائجه محددة فيما يلي :

بلغت الأراضي التي ضمت الى الصندوق الوطني للثورة الزراعية ، ما يقارب964747 هكتار من الأراضي، و 337.233 نخلة تابعة للقطاع العام، ومن هذه الأراضي 691282 هكتار صالحة للزراعة ، أي72 % ، منها 561316 هكتار تابعة للقطاع الخاص و 648081 نخلة تابعة للمزارعين، و تم التنازل عن 9495 هكتار و 27034 نخلة، كلها ضمت الى الصندوق الوطني للثورة الزراعية . و لقد بلغ عدد المستفيدين 99776 فلاحا منهم 12488 بصفة فردية ، و منهم 87288 فلاحا في تعاونية انتاجية، و 887 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و 524 مجموعة تعاونية تحضيرية.

[1] أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديون المطبوهات الجامعية، 1991 ص56

[2] ـ علي جدوع الشرفاوت ، مرجع سبق دكره ، ص115

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي بعد اعادة الهيكلة (1990/1981)

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع ألفلاحي من جهة ، و من جهة أخرى فان اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، و هذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات و التنمية ، و اتضح أن حاجات المجتمع الى الاستهلاك و خاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة و كانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها[1]:

- تطهير القطاع لفلاحي من السلبيات المسجلة.
- إعادة تنظيم عقاري الأراضي التابعة.
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، و كذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل و تداول السلع و اعادة تقويم الدخول الزراعية.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و التقطير و الري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة اعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي و البحث عن أنجع السبل للرفع من مرودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي و حيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 13/08/1983 و الذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأرضي، و ذلك بهدف زيادة الإنتاج و ضمان الأمن الغذائي.

1. وضعية القطاع لفلاحي بعد إعادة الهيكلة

نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي:

1.1 تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية: بهدف إنشاء و حدات فلاحيه يسهل استثمارها و تسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية و تنظيم عناصرها الانتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي و ذلك بإنشاء حوالي 3333429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على مايقارب3.830.000 هكتار، و هي وحدات منبثقة عن اعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية[2].

[1] ـ عبدالحميد إبراهيم، مرجع سبق دكره، ص45
[2] عمر صدوق , تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر , الدوان المطبوعات الجامعية , 2002 , ص 65

2.1 إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا: لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيات تضمن حسن تسييره و تتشرف على عملية الإنتاج و توزيع المنتجات ، و كذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية و توفير ما ينقص منها، و لذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين و التعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون و فنيون زراعيون تتوزع على المستوى ألولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية (sda) يتشكل كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية [1] أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من :

- الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.
- الديوان الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط .
- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي .(ONAMA)

إضافة إلى ذلك أنشات عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل... الخ.

[1] رابح حمدي باشا , التخطيط وتوجيهاته الجديدة , مذكرة ماجستر , معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر , 1991, ص178

المبحث الثاني : القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية PNDA ومكانته في ظل البرامج التنموية

لقد شهد القطاع الفلاحي عدة إصلاحات وكان الهدف من كل تلك الاصلاحات هو ايجاد الاطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة أو أفضل من السابق وهدا يعني الاستغلال الامثل لكل الطاقات المتاحة.

ولتوفير الاصلاحات التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها قامت الدولة بوضع عدة برامج منها برنامج سمى بالخطط الوطني للتنمية للفلاحين.

المطلب الاول : تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج لدعم القطاع الفلاحي له عدة أهداف ، ومن هدا المطلب سنتطرق إلى تعريفه وأهدافه.

أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول الى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية ، كذلك عن طريق استصلاح الاراضي والاستغلال الافضل للقدرات الموجودة [1]

كما يعرف المخطط الوطني للتنمية على أنه برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحة والإنتاج ألفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الارياف، يتكون من عدة مصادر للتمويل من بينها الصندوق الوطني للضبط التنمية الفلاحية.

ثانيا:أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية [2]

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية
- الاندماج في الاقتصاد الوطني .
- التخصص الاقليمي للإنتاج ألفلاحي
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج ألفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحديد المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)

[1]- كتفي سلطانة تطبيق المخطط الوطني للتنمية (2000-2005) ولاية قسنطينة، مدكرة لنيل شهادة الماجيستر في الهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006 ، ص7

[2]- نفس المرجع ص8

- ترقية و تشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

ثالثا: الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المخطط يجب أن تكون هناك أجهزة فعالة لتحقيق ذلك ومن هنا نذكر هذه الأجهزة فيما يلي [1]:

أولا :الجهاز الإداري :

يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الغرفة الفلاحية الولائية.

1-مديرية المصالح الفلاحية

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري لكن وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم90 -150 المؤرخ في 1990/06/23أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة ومن بين مهامها ما يلي:

- السهر عل بتطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي.
- ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بواقية النباتات.
- تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة محاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية.
- تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي.
- القيام برفع وترقية الاستثمار الفلاحي.
- تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية والوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك.

[1]- كتفي سلطا نة، نفس المرجع السابق ص23

الشكل رقم 01: يمثل الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية

توزيع وتطبيق البرنامج

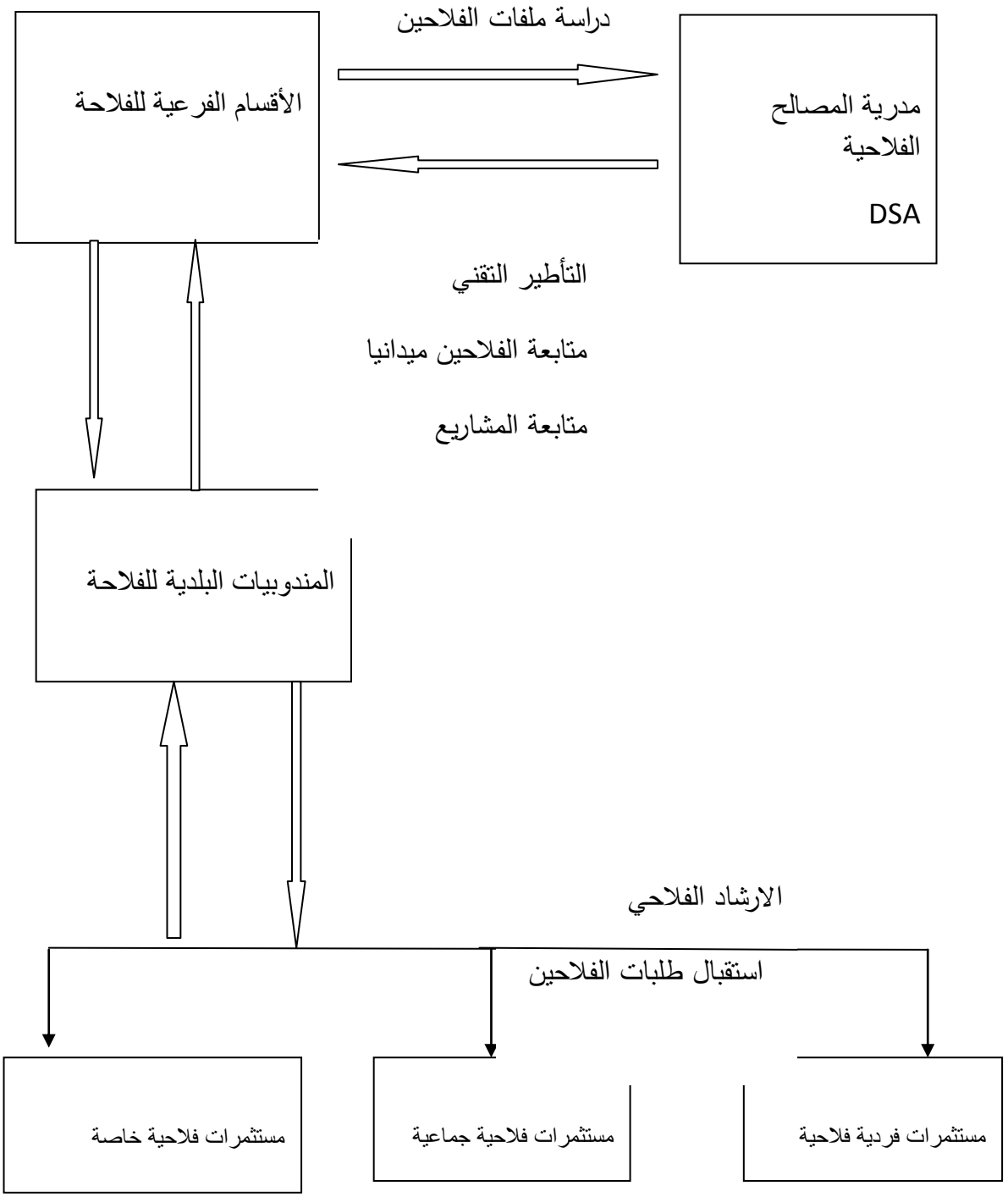

المصدر : كتفي سلطانة مرجع سبق ذكره ، ص26

2- الغرفة الفلاحية:

تم الانشاء الرسمي للغرفة الفلاحية بموجب المرسوم التنفيدي رقم 118-91 المؤرخ في 1991/04/27 وهذا بعد انتخاب وتنصيب هياكلها : مجلس الغرفة ، مجلس الادارة للرئيس، وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة الى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية وهي متعامل مفضل للسلطات الادارية والتقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية ويمكن ذكربعض مهام الغرفة الفلاحية وهي[1] :

- تنظيم أشكال التشاور، التنسيق والاعلام وتطويرها وهدا ما بين المشتركين فيما بينهم وبين المؤسسات العمومية التي تشتغل في محيط الانتاج ، التمويل، التموين، التوزيع ، والتحويل
- تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها واعدادها.
- تنظيم الاسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية.
- الارشاد الفلاحي.

كما أن أجهزة إدارية أخرى أخرى تساهم في تدعيم القطاع الفلاحي مثل تعاونيات الحبوب والبقول الجافة

ثانيا :الجهاز المالي: ويضم كل من[2]:

1-**الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:** أنشئت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر64 -72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية خاصة قبل الاصلاحات 19-87 المرفقة بكيفية الأراضي وكذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين والتعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويمكن تلخيص مهامه في:

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين.
- يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري...الخ.
- تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا.

2 . بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ في 1982/05/16 وقد تولد عنه اعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري ، حين أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطة لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي ومن مهامه:

[1] - عمر صدوق , تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر، ص66
[2] - شاكر قزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص23

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي
- تمويل جميع الاستغلاليات الزراعية بها فيها التابعة للدولة أو الخاصة كما يقدم مساعدات لجميع الانشطة الاخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي البياطرة والصيادلة...الخ)
- يمنح القروض طويلة المدى لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والاسمدة والمواد الكيماوية .

المطلب الثاني : وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة 2001-2004 ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي فبعد سنة من بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سمح لما يقارب 15000 فلاحا ومستثمرا الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط الوطني بفضل التأطير اللامركزي والملائم لمختلف الخصوصيات، لقد أظهرت النتائج الاولية من إقبال المجتمع الفلاحي على المنهجية الجديدة للتنمية القائمة على آلية تمويل الاستثمار، ففي 2001 عرف القطاع الفلاحي نموا معتبرا بنسبة 13.2% مقارنة بعام2000 الذي عرف انخفاضا ب 5%مقارنة بعام1999[1] .

وإلى غاية 2003 كانت نتيجة الانتاج الفلاحي أحسن من عام 2002 ، حيث قدرة القيمة الفلاحية المضافة ب 17% ، وذلك راجع لعد ة أسباب لعل أهمها الامطار المسجلة ، ومن جهة وللآثار الاولية لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية من جهة أخرى ففي اطار هذا البرنامج تبذل الدول جهودا كبيرة خاصة المالية منها خاصة.

وقد بدأ دورها مهما لدعم الفلاحة ومتعدد الاشكال بفضل منح الميزانية المباشرة للقطاع الفلاحي والضغط الضريبي والمساعدات المالية لتوفير المياه كما خصصت مساعدة مالية مباشرة بنسبة 55% و45% عبر الصناديق المتخصصة للمزارع الزراعي.

المطلب الثالث : مساهمة المخطط الوطني في القطاع الفلاحي

لقد مرت الفلاحة الجزائرية بعدة تجارب اصلاحات جعلت منها حقل تجارب وايديولجيات مستوردة لا تتلأم مع مقومات الفلاحة الجزائرية مما جعلتها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغ هده الاصلاحات الزراعية إلا أن بعض الدراسات والابحاث وجدت عدة حلول ممكنة التي ادا ما اتبعت تجعل من الزراعة والفلاحة بالجزائر تحقق دورها في الوصول الى أكبر قدر ممكن من الانتاج والتي تتمثل في اتباع استراتيجيات للتنمية الفلاحية.

[1]- مجدولين دهينة ، استراتيجية التنمية الفلاحية ، آفاق وتطوير في إطار سياسة الحكم الفلاحي ، مدكرة لنيل شهادة الماحيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2006 ص38

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري ، وذلك نظرا لأهميته الكبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1- المساهمة في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي

بحيث يمكن تعريف الامن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم فأما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجيات من السلع الغذائية عن طريق انتاجها محليا.

ونظرا لهذه الاهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي، كان لزاما على الدول النامية عامة والجزائر خاصة تبني استراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الاولى إلى معالجة حل المشاكل التي يعاني منها القطاع، ومن ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى[1].

والجدول التالي يمثل تطور انتاج السلع الغذائية الرئيسة في الجزائر

جدول رقم 01: تطور انتاج السلع الرئيسة في الجزائر خلال الفترة2005-2012

الوحدة :ألف طن

السلع الغذائية	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
القمح	2330.69	2952.70	2554.93	3432.23
الشعير	1209.20	1503.90	1104.21	1591.70
الذرة الشامية	1.37	0.36	0.58	1.75
البقوليات	51.35	72.32	78.82	84.29
الزيتون	218.82	175.31	417.99	284.01
الخضر	5401.52	8640.42	9559.24	10402.32
الفواكه	2088.19	2705.39	2983.42	3067.38

المصدر: د مرزيق عاشور أ عميش عائشة، الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الامن الغذائية والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية ، جامعة المدية 28-2014/10/29 ،ص430

[1]- قرومي حميد ، معزوز زكية ، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات الامن الغذائي بالدول العربية ، جامعة المدية 28-2014/10/29، ص60

إن حجم الانتاج الفلاحي وانخفاض معدلات النمو في انتاج المحاصيل، وعدم الاستقرار هو ما يعطي أهمية بالغة وضرورة للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغداء من أجل تحقيق الامن الغدائي . بحيث أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان بالإضافة إلى عدم القرة على توفير المادة الاولية للصناعات المحلية وهدا ما أدى الى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغدائية ، وبالتالي زيادة المديونية الخارجية وهو ما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات.

2- مساهمة القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي ، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة وما نجم عنها من تفشي الآفات الاجتماعية ، إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة بالجزائر ، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل احدى أهم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة [1]

جدول رقم 02:اليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2009-2011 **الوحدة** : ألف نسمة

السنوات	اليد العاملة الكلية	اليد العاملة في القطاع الفلاحي
2009	14638.00	3157.00
2010	14698.00	31755.00
2011	15285.00	3188.00

المصدر : د محمد يدو و أسمية بوخاري ، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية . حالة الجزائر. أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغدائي بالدول العربية: جامعة المدية 28-2014/10/29 ص87

من خلال الجدول في الاعلى نلاحظ أن هناك زيادة في اليد العاملة الاجمالية والنشطة في قطاع الفلاحة وهدا راجع الى التطور الدي يشهدة القطاع الزراعي بالاضافة الى التسهيلات التي منحتها الدولة للفلاحين وصغار المستثمرين مما توفير مناصب شغل في قطاع الفلاحة وهدا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية.

3 . المساهمة في ترقية الصادرات

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني والجدول التالي يبين ذلك:

[1]- د محمد يدو و أ.سمية بوخاري نفس المرجع ص 63

جدول رقم 03: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات

	الصادرات من قطاع الفلاحة							
الصادرات الفلاحية في الجزائر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	111.2	151.9	126.9	143.7	163.1	164.1	164.6	181

المصدر: د. محمد يدو وأ.سمية بوخاري، مرجع سبق دكره ص 86

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الفلاحية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2007 انتقلت فيها من 111.2 مليون دولار إلى 181 مليون دولار. وهذا التطور كان بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج الانعاش الاقتصادي.

4- المساهمة في ترقية الواردات:

إن زيادة كمية الانتاج الفلاحي يؤدي الى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الاسواق العالمية ، نتج عنه زيادة في الواردات من هده السلع ، ويظهر من خلال الجدول

جدول رقم 04: مساهمة القطاع الفلاحي في في ترقية الواردات

	الواردات من القطاع الفلاحي						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الواردات الفلاحية في الجزائر	**2778.2**	**3024.5**	**3454.5**	**3560.6**	**4646.2**	**4538.6**	**4676.3**

المصدر : د.محمد يدو و أ. سمية بوخاري ، مرجع سيق دكره ، ص86

من الجدول يتبين أن ارتفاع الاسعار في السلع الغذائية عالميا أثر بصفة مباشر على الواردات الفلاحية حيث ظهر أن هناك ارتفاع مستمر من سنة لأخرى.

ثانيا: مساهمة المخطط في تطور معدلات النمو القطاع الفلاحي [1]

شهد القطاع الفلاحي الجزائري بتطبيق المخطط الخماسي 2015-2019 العديد من النجاحات خلال العشرية الأخيرة، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة، لاسيما التي تم تحقيقها في العشرية الأخيرة، يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي. وبالتالي، يطرح لهذا القطاع التحدي المتمثل في كيفية المضي

[11] ـ تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قسم الدراسات الاقتصادية ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على معطيات المنظمة للإحصاء ، 2015

قدما من أجل تشجيع التنمية الزراعية الطموحة والسماح لتثمين جميع القدرات. حاليا تسمح الوضعية من تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض تطوير هذا القطاع. ويتفق الخبراء على أن الأسعار الدولية الأكثر تقلبا تشكل عائقا رئيسيا. ومن ناحية أخرى تحسين المحاصيل المحلية يتطور ببطء، ولا يمكنه من عكس الوضعية نحو تحكم أفضل في الواردات، كذلك العقبات الهيكلية المناخية والمادية بالإضافة إلى عجز اقتصاد وحدات الإنتاج التي تعاني من عبء اقتصادي وبالتالي ضعف القدرة التنافسية، من شأنها تفسير هذه الحقيقة.وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ نلاحظ أن الانتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق.

يقدر معدل نمو القطاع الفلاحي لسنة 2015 بنسبة 10%. فقد قدرت مصالح وزارة المالية خلال السداسي الأول سنة 2015 نموها بنسبة تزيد عن +5،3%. ويعود ذلك أساسا إلى إنتاج الحبوب الذي شهد ارتفاعا بنسبة 7% مقارنة بالسنة الماضية. فقد حقق الفرع 37،7 مليون قنطار سنة 2015 مقابل 35 مليون دولار سنة 2014. ومن أجل تغطية الطلب على الحبوب، يهدف هذا القطاع إلى زيادة الإنتاج تدريجيا للوصول بها إلى 70 مليون قنطار بحلول سنة 2019، إذ ينبغي على هذا النمو أن يتحقق من خلال، لاسيما، تثمين الأراضي الزراعية وتوسيع المساحات المروية وإدماج الأسمدة والبذور المعتمدة وتعزيز المكننة. وفي ضوء ذلك تم إقامة شراكة مع دول أجنبية (الولايات المتحدة وبولندا).

الشكل رقم 02: تطور معدل نمو القطاع الفلاحي

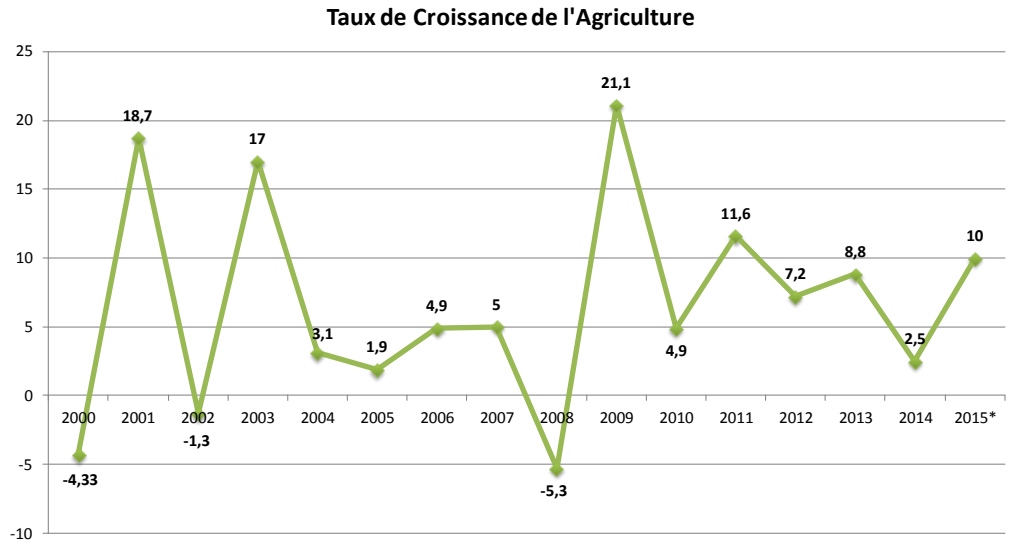

المصدر : قسم الدراسات الاقتصادية/المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالإعتماد على معطيات المنظمة الوطنيةللإحصاء (تقديرات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).2015

ثالثا : مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

رغم الاجراءات والقوانين والبرامج التي و ضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الاهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل منبينها [1] .

ـ **مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية** وتتمثل في:

- ✓ التقليص العمدي من طرف الانسان : وهي عبارة عن مجموعة أعمال التحريف والتزوير والبناء على الاراضي الفلاحية ،وهو ما يضر بنوعية وجودة الاراضي
- ✓ انتشار الاراضي المتأثرة بالأملاح : أي أن قرب مستوى المياه من سطح الارض يؤدي كثير من الاحيان الى تراكم الاملاح مما يؤثر على النباتات خاصة تلك التي تنمو على سطح الارض.
- ✓ التصحر : حيث أن مايعادل 1.970ألف كلم^2 أي مايقارب 82.7% من المساحة الكلية كما أن هناك حوالي 230 كلم^2 مهددة بالتصحر [2] . وهو سبب أخر يعيق الفلاحة في الجزائر.

ـ **مشاكل تتعلق بالموارد البشرية** وتتمثل في

- ✓ نفص العمالة الزراعية المدربة: وهو ما يعني نقص العمالة دات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج
- ✓ ضعف البرامج التدريبية : بحيث لايتوفر في أغلب الاحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة والمتخصصة في مجال الفلاحة.
- ✓ انتشار الامية وانخفاض المستوى التعليمي.

وهناك مشاكل أخرى :متمثلة في

- ✓ مشاكل خاصة بالتسويق .
- ✓ مشاكل متعلقة بالصادرات.
- ✓ مشاكل التسيير الاداري للفلاحة.

[1]- فوزي غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007 ، ص289

[2]- فوزي غربي ، نفس المرجع السابق ص 295

رابعا: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر

القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق الاكتفاء الداتي وخلق رؤوس أموال ضرورية للتنمية الاقتصادية ولتحقيق ذلك يتطلب خلق فعالية كبيرة في القطاع الفلاحي وذلك من خلال :[1]

- ❖ تكوين الفلاحين والاطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي و استخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع.
- ❖ ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الاخيرة لها آثار كبيرة على الانتاجية الفلاحية.
- ❖ ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض.
- ❖ ضرورة وتوسيع الاسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغء الاحتكار.
- ❖ العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية.
- ❖ العمل على ترقية الصادرات من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجيات الداخلية وتصدير الفائض

ـ ومن بين الحلول الممكنة لتحقيق استراتيجية للتنمية الفلاحية مايلي : [2]

- ❖ زيادة إنتاجية الارض الفلاحية.
- ❖ تبني إستراتيجية واضحة للتصدر.
- ❖ دعم القطاع الزراعي.

[1]. باشي أحمد : القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث ، العدد 2، جامعة الجزائر 2003، ص 115

[2]. روابنية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الحادي عشر ، جامعة بسكرة ، ماي 2007 ، ص242

خلاصة الفصل:

من خلال هدا الفصل تعرفنا على وضعية القطاع الفلاحي الدي مر بمرحلة التسيير الداتي مند الاستقلال وإلى غاية الالفيات، لكن كثرة المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتدهور الحاصل آنذاك ، ثم ظهرت إعادة الهيكلة كطموح الى تطوير القطاع الفلاحي ، ثم تطرقنا إلى واقع الفلاحة في ظل الاصلاحات.

ولتحقيق التطور في قطاع الفلاحة اتخدت الجزائر عدة خطط وبرامج تنموية لعل أهمها هو تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج أخرى كالإنعاش الاقتصادي والتي تهدف جميعها إلى تحسين السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن .

وتطرقنا الى مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والاكتفاء الداتي، وترقية الصادرات الفلاحية الى جانب الصادرات من قطاع المحروقات واحداث توازن في ميزان المدفوعات. كما تم التطرق الى بعض المشاكل التي تعيق حركة التشغيل في القطاع الفلاحي. واستنتجنا أن مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي ، والتشغيل عرف تطورا في السنوات الاخيرة ، بينما معدلات النمو في انتاج المحاصيل الفلاحية الرئيسة في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المراد تحقيقه.

إلياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2008-2009، ص37.

طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان- الاردن، 2010،ص21.

هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 77،78

. خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وأفاق ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير، الجزائر، 2005/2004 ص22

الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2 ،2003،ص57.

رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،ص99،

عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية, دار زهران للنشر، عمان-الأردن، 1997، ص264

عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدارة الجامعية، القاهرة-مصر،2007،ص452

عبد الرحمن دعا لهبيلة، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، التمويل الإداري، دار المريح، السعودية، 1993، 437.

عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000، ص78.

محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2002،ص306،ص307.

. أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ّ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر 1991 ص40

. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك وعمليات إدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2000 ص72

. بن سمية دلال ، مداخلة بعنوان سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية ملتقى دولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية بعنوان سياسة التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 21-2006/11/22 ص12

المصدر : الجزائر مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ،أكتوبر 2010

. منية خليفة القروض البنكية الفلاحية ومشكلة عدم السداد ، مدكرة ماجسستير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2002 ص 133

. زهير عماري ، تحليل اقتصادي قياسي للأهم العوامل المؤثرة على فيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية : تخصص اقتصادي تطبيقي، جامعة بسكرة 2013-2015 ص82

- عز الدين بن تركي تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 2007 ، ص260

المصدر: الجزائر ، بيان رئاسة الحكومة ، برنامج ودعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 ص59

. يسمينة زرنوح ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008 ص 70

هدا الصندوق تم استحداثه في قانون المالية 2013 ، الجريدة الرسمية العدد 30 ديسمبر 2012 ص19

. د محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجماعية ، الجزائر، 2005 ص133

. معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين ، بنك BADR وكالة أدرار، مفابلة خاصة يوم 2016/04/19

. معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين ، بنك BADR وكالة أدرار، مفابلة خاصة يوم 2016/04/19

. وثائق مقدمة من أرشيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة أدرار يوم 2016/04/19

. أرشيف وكالة أدرار يوم 2016/04/19

. مقابلة خاصة مع رئيس مصلحة المراقبة والمعاينة، بوكالة أدرار يوم 2016/04/24

. مقابلة خاصة مع رئيس مصلحة القروض، بوكالة أدرار يوم 2016/04/24

– مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة محاسبة المواد ، بتعاونية الحبوب والبقول الجافة يوم 2016/04/21

– مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الاستغلال بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بأدرار يوم 24 /2016/04

– مقابلة شخصية مع مصلحة المعاينات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار يوم 2016/04/20

المصدر : مقابلة مع رئيس مصلحة الارشاد ، مديرية المصالح الفلاحية أدرار يوم 2016/04/26 ، الساعة 0845 h

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بأدرار، يوم 2016/04/26

تمهيد:

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع، وعليه فهذ العامل من اعقد المشكلات التي تواجهها التمويلات التنمية الاقتصادية في أي بلد كان لان مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية التكنولوجية ليست بالأمر الهين، لهذا يفكر كل مسير في الطريقة والكيفية المثلة للحصول على التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية. سواء كانت هذه الاحتياجات طويلة او متوسطة أو قصيرة الاجل يكون بمصادر ذاتية أو خارجية حيث يعتبر قطاع الفلاحي هو الاخر الذي تحتاج الى تمويل سواء كان تمويل ذاتيا أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا، وهذا من أجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولويتها تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم الاعتماد عليه كقطاع مساهم في الصادرات وهذا من خلال ما قامت به الدولة من مساعدات واجراءات من أجل توسيع هذا القطاع والمحافظة على موارده الطبيعية. وهذا ما سوف نتطرق ليه في هذا الفصل الثاني أما ما تطرق ليه في هذا الفصل هو الاطار النظري للتمويل بصفة عامة ثم تخصصنا في التمويل الفلاحي كما جاء في المباحث التالية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية، و من الضروريات اللازمة لأي قطاع، ذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل و خصائصه

ظهر التمويل و تطور بشكل ملحوظ و كان ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجهها الأعمال الاستثمارية

أولا: مفهوم التمويل

هناك العديد من التعاريف للتمويل من تعريف لأخر:

- ✓ هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة و تحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة و الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة[1].
- ✓ هو الامداد بالأموال في أوقات الحاجة[2].

و نستخلص من هذه التعاريف بأن التمويل هو عملية توفير الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة في الوقت المناسب.

ثانيا: خصائص التمويل

ان الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بين هذه الخصائص ما يلي[3]:

1- **الاستحقاق:** ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية و موعد محدد ينبغي سدادها فيه، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
2- **لحق على الدخل:** و يقصد به أن مصادر التمويل لها الأولوية في الحصول على فوائد أموالها قبل أي توزيع لأرباح المؤسسة.

---

[1] إلياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2008-2009، ص37.

[2] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان- الاردن، 2010،ص21.

[3] هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 77،78

3- **الحق على الموجودات:** اذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة، تلجأ الى استخدام الموجودات الثابتة، و هنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله و الفوائد المترتبة عليها قبل التسليم أي التزامات أخرى.

4- **الملائمة:** و تعني أن تنوع مصادر التمويل و تعددها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب في التوقيت و الكمية و الشروط و الفوائد.

المطلب الثاني: أهمية التمويل

تعتبر عملية التمويل من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة و المرغوب فيها من طرف المؤسسة و هذه الأهمية يتم توضيحها في النقاط التالية[1]:

1- مرحلة تمويل الاستثمار: و تأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي، حيث يتم انفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني و الآلات و المعدات و غيرها من السلع المعمرة ، اضافة الى تكوين رأس المال العامل.

2- مرحلة تمويل الانتاج: و تتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الانتاجية، و يتم في هذه المرحلة خلط و مزج لعناصر الانتاج المختلفة، بالإضافة الى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة، و هذا بهدف انتاج سلع و خدمات.

مرحلة تمويل التسويق(البيع): و تبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الانتاج مباشرة، و اعداد السلع للبيع، حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع و نقلها و تخزينها ، ثم توزيعها ولا تتم هذ المراحل الا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية، كما أن في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية الانتاج و هذا بهدف حصول الوحدة الانتاجية على سيولة نقدية تساعدها على مواصلة عملية الإنتاج.

المطلب الثالث: أنواع التمويل و مصادره

يصنف التمويل الى عدة أنواع و له عدة مصادر نذكرها فيما يلي:

أولا: أنواع التمويل

1- تصنيف التمويل حسب المصدر: من خلال هذا التصنيف نلاحظ أنه يوجد تمويل داخلي و خارجي:

[1] - خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وأفاق ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير، الجزائر، 2005/2004 ص22

أ- تمويل الداخلي (الذاتي):و هي مصادر تمويل ذاتية أي تعتمد المؤسسة على مواردها الذاتية من الاحتياطات و الأرباح المتراكمة و على ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة و كذا على الموارد المتاحة[1].

ب-التمويل الخارجي: و يكون مصدره من خارج المؤسسة لأن استخدام التقنية و استعمال الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الاقتصادية بات أمرا ضروريا ، وذلك من أجل النهوض بالقطاعات الانتاجية و الخدمية و زيادة الكفاءة الإنتاجية و تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و لهذا يكون الاعتماد الأكبر في تمويل الاستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجية[2].

2- تصنيف التمويل حسب الغرض: و يظهر من خلال هذا التصنيف التمويل الموجه للاستغلال، و التمويل الموجه للاستثمار ونلاحظه في ما يلي:

أ- تمويل الاستغلال: هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، و من مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، و من أمثلتها التمويل، التخزين، الانتاج، التوزيع..، و نظرا لطبيعتها المتكررة و القصيرة زمنيا، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، و قد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك الى تطوير طرق عديدة و تقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات[3] .

ب-تمويل الاستثمار: يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التييترتب عليها خلق طاقة انتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع[4].

و في هذه المرحلة يتقلص رأس المال لدى المؤسسة و في نفس الوقت يزداد لديها رأس المال الثابت هذا اذا كان التمويل من مصادر ذاتية، أما في الحالة التي يكون فيها التمويل من خارج المؤسسة فان حجم رأس المال الخاص لن يتغير[5].

و يتمثل تمويل الاستثمار في مرحلتين هما:

- **مرحلة الإنتاج:** و في هذه المرحلة تستهلك كميات من الموارد الخام و الوقود و تدفع الأجور و المرتبات للمواظفين و المنتجين اضافة الى تسديد جميع النفقات الأخرى الجارية و هذه النفقات يجب أن تغطيها عن طريق توفير المال اللازم.

[1] مصطفى رشدي شيخة، مرجع سبق ذكره،ص 186.

[2] هيثم صاحب عاجم، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره،ص24.

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2 ،2003،ص57.

[4] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،ص99،ص100.

[5] هيثم صاحب عاجم، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره،ص40.

- **مرحلة التسويق:** تبدأ عملية التسويق بعد انتهاء عملية الإنتاج مباشرة و اعداد السلعة للتسويق(تعبتها، نقلها، تخزينها، توزيعها)و هذه المراحل المتعددة في عملية التسويق لا تتم الا بعد تحمل المشروع لنفقات باهظة يجب عليه تسديدها مما لديه من أموال (سيولة نقدية).

3. **تصنيف التمويل حسب المدة:** تعتمد المؤسسة بشكل كبير على هذا الصنف من التمويل حيث ينقسم بدوره الى ثلاث أقسام: تمويل قصير الأجل ، متوسط الأجل و طويل الأجل.

أ- **التمويل قصير الأجل:** و هو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي و يمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع و يرتبط بتخفيض أهدافه في السيولة و الربحية[1].

وينقسم التحويل القصير الأجل الى عدة اقسام هي:

- **الإئتمان التجاري(الدفع على الحساب):** و يعتبر عن المشتريات الآجلة لحسابات الدفع و التي أكبر مصدر من مصادر الأموال قصيرة الأجل[2].
- **الائتمان المصرفي:** هو عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود، و يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ، و يقوم المقترض نهايتها بالوفاء بالتزامه، و ذلك لقاء عائد مدين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد و العمولات.
- **القرض المصرفية قصيرة الأجل:** و تتضمن الحسابات الجارية و الحسابات التوفير و يتم اقتراضها الى الأفراد أو المؤسسات أو البنوك و هي قروض قصيرة الأجل واجبة السداد خلال مدة لا تزيد عن سنة[3].

ب-التمويل متوسط الأجل: يرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة و يكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ و يتمثل التمويل متوسط الأجل بـ:

- القروض المصرفية متوسط الأجل: و هي القروض التي تزيد فترتها عن السنة ، و تصل الى 5 سنوات ، و عادة ما يتم تسديدها على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها و قيمها، و قد تكون متساوية في شروط عقد الاقتراض، و قد يكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل[4].
- التمويل بالاستئجار: هي عملية تبقي الأصل تحت الشركة المستأجرة، و أن تحصل على التمويل في آن واحد ، و هناك تشابه بين الاستئجار و الاقتراض من نواحي عديدة، و لكن من ناحية أن المؤجر يكون في وضع أفضل من الدائن عندما تواجه الشركة صعوبات مالية، فاذا لم تستطيع سداد

[1] عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية, دار زهران للنشر، عمان-الأردن، 1997، ص264.
[2] حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، مرجع سبق ذكره، ص248.
[3] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدارة الجامعية، القاهرة-مصر،2007،ص452
[4] عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية, مرجع سبق ذكره، ص264.

التزامات الاجار فان المؤجر يملك حقا قانونيا أقوى من حق الدائن لاسترداد الأصل المؤجر لأنه لا يزال المالك القانوني لهذا الأصل[1].

ج- التمويل طويل الأجر: تمثل أموال الملكية أي تمويل طويل المدى المصدر المهم و المناسب للمشاريع الضخمة و المشاريع ذات الانجاز الحدي، و من بين هذه الأموال مايلي[2]:

- الأسهم العادية: و هي عبارة عن حصة في رأس مال الشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم و هي ذات قيمة اسمية تمثل القيمة المدونة على متن السهم لا تعني بالضرورة سعر السهم (سعر الشراء) م في العادة تكون الأرباح الموزعة تمثل نسبة من القيمة الاسمية للأسهم العادية.
- الأسهم الممتازة: و هي عبارة عن أسهم تحمل البعض من صفات الأسهم العادية و البعض الآخر من السندات، و هي أيضا سند ملكية كاملة، و يتمتع حامل السهم بنفس المزايا و الحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي.
- السندات: و هي عبارة عن مستند مديونية طويلة لأجل تصدره المؤسسات يعطي الحاملة في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق كما تعطيه الحق أيضا في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة القيمة الاسمية كما تحدد القيمة السوقية على حسب درجة المخاطر التي يواجهها حاملها.

ثانيا: مصادر التمويل:

يمكن تصنيف مصادر التمويل على اساس[3]:

1. مصادر داخلية(ذاتية): عن طريق المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، أي الاعتماد في تمويل الاحتياجات على القدرات المالية الذاتية دون اللجوء الى مصادر أخرى.

2. مصادر خارجية: و تكون باستخدام المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كان محليا أو أجنبيا لمواجهة احتياجات التمويل.

[1] عبد الرحمن دعا لهبيلة، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، التمويل الإداري، دار المريح، السعودية، 1993، 437.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000، ص78.

[3] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2002،ص306،ص307.

المبحث الثاني : سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر

عرف القطاع الفلاحي بعض التغيرات والتطورات التي كان لها الاثر الملموس على تطور مصادر التمويل الفلاحي وكذا النصوص المنظمة للإئتمان، وذلك حسب نشوء الجهات المصرفية المختلفة وذلك حسب البرامج المقدمة للرقي بهذا القطاع بدأ ببرنامج التخطيط المركزي الى غاية الانعاش الاقتصادي .

المطلب الاول : التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي من التخطيط الى الاصلاحات

حيث مر التمويل المصرفي بعدة مراحل و خطوات نذكر منها :

أولا: الفترة من (1962-1986)

مرت هذه الفترة بعدة مراحل حيث مابين (1962-1966) اسندت مهمة تمويل القطاع المسير ذاتيا للصندوق الجزائري للقرض الفلاحي. سنة 1963 ، وقد تطلب الوضع إنشاء هيئة لتنظيم التمويل والتموين والانتاج والتسويق فأنشئ الديوان الوطني للإصلاح الزراعي سنة 1963.كما بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف البنك للقطاع الفلاحي 600 مليون دج ، وقد شكلت المبالغ الممنوحة وإجراءات التمويل عائقا حقيقيا للإنتاج الفلاحي، أما القطاع الخاص فقد عانى منذ البداية من تهميش في عمليات التمويل ، حيث أسندت مهمة تمويله للشركات الفلاحية للاحتياط التي طبقت شروط مجحفة للحصول على القرض[1].

فيما أدت سياسة التمويل التي اتبعها كل من البنك المركزي والخزينة العمومية في ظل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي مابين (1966-1982) إلى عرقلة تطور القطاع الفلاحي ، وهو ما أدى إنهاء مهام الديوان سنة 1966 . حيث تم تحويل مهمة تمويل القطاع للبنك الوطني الجزائري ، والذي اعتمد بدوره في مهمة منح القروض ودراستها على عدة اجراءات منها:

التمويل قصير، متوسط و طويل الاجل.

إجراءات التمويل قصير الاجل: وفيه يتم تحديد مبلغ القرض بناءا على سلم التكاليف الفلاحية ، ثم توضع هذه المبالغ في مخطط التمويل الدي يميز بين عديد الاستعمالات دون مراعاة الاحتياجات الحقيقية للفلاح ، الامر الدي أثر سلبا على مردود الانتاج الفلاحي .هدا العائق سمح في سنة 1975 بظهور مرسوم آخر يسمح بتحديد مبلغ القرض بناءا على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك وهو ما مكن من تحسين وظعية القروض قصيرة الاجل[2].

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد عمدت الدولة الى تقليل الحصة المالية الموجهة اليه مقارنة مع القطاع العام وذلك لضعف القدرة على التسديد لدى الخواص. ولم يستفيد القطاع الخاص على مدار 7 سنوات في

[1]. أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلةّ ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر 1991 ص40
[2]- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك وعمليات إدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2000 ص72

اطار القروض قصيرة الاجل إلا 223.3 مليون دج والذي لايمثل إلا 4.3% من اجمالي البلغ الممنوح للقطاع العام خلال هذه الفترة[1].

إجراءات التمويل متوسط وطويل الاجل: كان طلب القروض الاستثمارية بالنسبة للقطاع العام وقبل سنة 1971 يمر على المدير الفلاحي للاطلاع عليه وتعديله بعدها يوجه إلى اللجنة المركزية للقرض على مستوى البنك. وغالبا ما يكون المبلغ الممنوح أقل من احتياجات الفلاح مما عرقل تطور القطاع. وعلى العموم فقد عرف هذا النوع من القروض تحسنا خلال هذه الفترة حيث بلغ حجمها 801 مليون دج سنة 1977 مقابل 375 مليون دج سنة 1971 .

ونتيجة للتوجه الدي عرفه الاقتصاد الجزائري ما بين (1982 – 1986)والرامي إلى الاعتماد على القطاع الفلاحي ، قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي ، حيث بدأت بإعادة هيكلة المؤسسات المالية في بداية الثمانينات، وإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الدي تولى مهمة تمويل القطاع الفلاحي وذللك سنة 1982 والدي اعتمد استراتيجية جديدة في التمويل . إد أصبحت دراسة الملفات هي من خصوصيات البنك . كما أن عمليات التمويل أصبحت شبه أوتوماتيكية بالنسبة للقطاع العمومي . كما سمح بفتح حسابات جارية يمكن العمل بها طيلة الموسم لتسديد نفقات الانتاج . وحظى قطاع الفلاح بتخفيضات من طرف الدولة فيما يخص أسعار الفائدة حيث أصبحت 2 % بالنسبة للقروض الموسمية و3.5%بالنسبة للقروض الاستثمارية. وبهذه الاجراءات ارتفع حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة. وساهم في البنك في التخفيف من حدة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الفلاحي في السابق[2] .

ثانيا : تمويل القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية

تماشيا مع الاصلاحات الاقتصادية وفي إطار القوانين التي تنادي باستقلالية المؤسسات ووجوب اعتمادها على نفسها في مختلف جوانب تسييرها وبسبب الانخفاض في الانتاج وسوء التسيير في القطاع الفلاحي ، شرعت الدولة في اعادة هيكلة القطاع الفلاحي بما يتلاءم والوضع الجديد فأصدرت القانون 87-19 المؤرخ في 1987/12/08 الدي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية ، وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فردية وجماعية. كما يتم حذف وصاية الدولة يحسب التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي ، وبالتالي فإن أفراد المزرعة هم المسؤولون عن تسيير مزرعتهم ، فنجد أن الفلاحين يتفاوضون مباشرة مع البنك فيما يخص قروض التمويل ، الامر الذي من شأنه تسه إجراءات طلب ومنح القروض. ومع إلغاء التخصص البنكي ، لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسؤول الوحيد عن تمويل

[1] - خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وأفاق،مرجع سبق دكره،ص96
[2] - بن سمينة دلال ، مرجع سبق دكره ص 57

القطاع الفلاحي . ولقد أدى التحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي خلال هذه الفترة الى اجراءات وطروق تمويل تتماشى والظروف الحالية وتتمثل في[1]:

- ✓ تأثير قانون القرض والنقد على نظام التمويل

يعتبر قانون القرض والنقد الصادر في 1990/04/14 بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا إد يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادره التمويلية ، وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها ، عليها أن تتكيف مع المحيط الاقتصادي الدي وضعته الاصلاحات ، وتدعم في دورها كوسيط مالي ، وأن تهيئ الظروف التي تسمح للوحدات الانتاجية الفلاحية على تبسيط إجراءات منح الائتمان لاسيما وان هذه المهمة أصبحت من مسؤولية الوحدات الانتاجية والبنوك. فبعد الاصلاحات الاخيرة صارت عمليات إعادة التمويل مقيدة بشروط صارمة يضعها بنك الجزائر كتحديد سقوف اعادة الخصم والتي وصلت الى 20% بعدما كانت 10.75% من 1990الى 1994 [2] .

- ✓ طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي .حيث تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استثمار أواستغلال ، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة ،أي البنك أدخل عنصر المخاطرة في دراسة الملفات المقدمة للحصول على قرض ، و بذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق اثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق ومنها[3]

- عقد ملكية الارض أو عقد الايجار موثق، أو وثيقة انتفاع أووثيقة إسناد انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية.
- بطاقة تقنية للمشروع قيد الطلب التمويلي.
- فاتورة شكلية أوكشف النفقات.
- موازنات مالية لثلاث سنوات بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها 2.000.000 دج وجدول حسابات النتائج.
- الضمانات المقترحة.

---

[1]. نفس المرجع السابق ص58

[2]عبد الغفار حنفي ، مرجع سبق ذكره ، ص455

[3]. بن سمية دلال ، مداخلة بعنوان سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية ملتقى دولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية بعنوان سياسة التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 21-2006/11/22 ص12

ومن بين الاجراءات أيضا[1] نجد: تطور معدلات الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي، وكذلك اعادة جدولة القروض الفلاحية.

المطلب الثاني : تمويل القطاع الفلاحي في اطار البرامج التنموية 2001-2015

ركزت البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات واعادة التوازن الجهوي ، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول

الجدول رقم05 : القطاع الفلاحي في اطار البرامج التنموية الوحدة : مليون دج

	مخطط الانعاش الاقتصادي (2001 – 2004)	مخطط دعم النمو (2005 – 2009)	مخطط الخماسي (2010 – 2015)
اجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الفلاحة	65.4	300	1000
النسبة المئوية %	12.46	7.14	4.71

المصدر : الجزائر مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ،أكتوبر 2010

أولا : تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004

تمثل مخطط الانعاش الاقتصادي في ميدان الفلاحة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومن خلال المخطط تهدف الدولة إلى تحقيق نمو في القطاع الفلاحي وتوفير الشروط الملائمة لهذا النمو. ولتحقيق ذلك عرف برنامج الانعاش الاقتصادي عدة آليات لتمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

* **صندوق الضبط والتنمية الفلاحية** : إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتضمن عدة برامج هذه البرامج ممولة بنسبة 100% من طرف الدولة ويتم تحقيقها من قبل هيئات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، ويتم تطبيق البرامج من طرف الفلاحين ومستغلي الاراضي الفلاحية وهذا من خلال الدعم المالي الذي تحدده الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والذي تم انشاءه من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم 302-067 بموجب المرسوم التنفيدي رقم المؤرخ في 2000/05/30 والمحدد لكيفية عمل الحساب الخاص . من خلال هدا الصندوق يتم تقديم مساعدات مالية للفلاحين ودلك من أجل إنشاء

[1]- منية خليفة القروض البنكية الفلاحية ومشكلة عدم السداد ، مدكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2002 ص 133

وتطوير استثماراتهم في القطاع الفلاحي : وكي يستفيد أي مشروع فلاحي من الدعم المقدم من الصندوق يجب أن تتوفر فيه ثلاث شروط عامة[1]

1. المردودية الاقتصادية للمشروع .
2. تحقيق أهداف اجتماعية
3. الاستمرارية.

* صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز : أنشئ بمقتضى القانون 02-11 الموؤرخ في 20 ديسمبر 2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، ويسفبد منه الفاعلين الاقتصاديين ، الافراد أو الجماعات الدين لهم مشاريع جوارية في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

* **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي** : من مهامه هدا الصندوق نوفي التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية والمتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة ، والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، من جهة أخرى ومن أجل اعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات المتعلقة به ، حيث ينبغي عدم اعتبار

لاموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية ، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الداتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين[2].

ثانيا : تمويل القطاع الفلاحي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 [3]

عرفت مكانة الفلاحة من الاستثمارات انحفاضا مقارنة بالبرنامج السابق إلا أنة ورغم ذلك عرف الغلاف المالي المخصص للفلاحة ارتفاعا وهدا لمايلي :

1 . مخصصات برنامج دعم النمو الفلاحي والريفي:

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي في مجال الفلاحة تلك المتعلقة بزيادات فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الاسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، إضافة الى دعم الانتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لنوم

[1]. زهير عماري ، تحليل اقتصادي قياسي للأهم العوامل المؤثرة على فيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية : تخصص اقتصادي تطبيقي، جامعة بسكرة 2013-2015 ص82

[2]. مجدولين دهينة ، مرجع سبق دكره ص38

[3]- عز الدين بن تركي تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 2007 ، ص260 .

ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة آخذة في الاعتبارات المتغيرات العالمية، حيث قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دج من أجل إنجاز الاعمال التالية [1].

* تطوير المستثمرات الفلاحية.

* تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وانشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الانتاج.

*مشاريع جوراية لمحاربة التصحر وحماية تربة المواشي وتطويرها.

*حماية الاحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.

تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

حيث عرف قطاع الفلاحة في هدا المخطط نموا مضطردا إذ ارتفع من 1.9% سنة2005 إلى 5% سنة 2007. كما عرف الانتاج الفلاحي هو الاخر ارتفاعا حيث انتقلت قيمته من 359 مليا ر دينار سنة 2000 إلى 668 مليار دينار سنة 2006.

2. احصائيات تمويل القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في القرض الرفيق

منذ ظهور القرض الرفيق في أكتوبر 2008 وإلى سنة 2009 عرف البنك منح قروض من هدا النوع ما قيمته 6.84 مليار دج. وقد استفاد من هده القيمة من القروض 7555 مابين فلاحين خواص ومزارع نموذجية وتعاونيات للحبوب بالإضافة الى مؤسسات عمومية أخرى.

ومن خلال الجدول رقم06: نبين قيمة وعدد القروض الممنوحة لكل فرع من قرض الرفيق

فروع قطاع الفلاحة	عدد القروض الممنوحة	قيمة القروض
الحبوب	6707	3.74 مليار دج
تربية المواشي	312	779.8 مليون دج
البطاطا	263	1.48 مليار دج
تربية الدواجن	126	558.8مليون دج
البقول الاخرى	60	80.98 مليون دج
غرس الاشجار	49	80.13 مليون
تربية الابقار	31	62.47 مليون دج

المصدر: الجزائر بيان رئاسة الحكومة ، برنامج ودعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 ص59 ،

[1]- يسمينة زرنوح ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008 ص 70

ثالثا : تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي 2010 – 2015

في ظل هذا المخطط تبين أن نصيب الفلاحة من الغلاف المالي يقدر ب1000 مليار دج بنسبة 4.71% وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص ب2.3 مرة ، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الامن الغذائي والاغلفة المالية المرصدة للفلاحة. ويتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر ب200 مليار دج سنويا أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014 .

ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى مايلي[1]

- الابقاء على الاثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري ويضعف الامن الغذائي للبلاد.
- تمويل ترسانة من التدابير الرامية دعم تنمية النشاطات الفلاحية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و 30% بهدف اقتناء البذور والاسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها واقتناء آلات فلاحية وتجهيزات لجمع المنتوجات وتحويله.
- تحمل أعباء قرض فلاحي.

كما عرف الدعم تطورا كبيرا لصالح المستثمرين، كما تنوعت الصناديق لتلبية احتياجات خاصة منها[2]

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية.
- صندوق حماية الصحة الحيوانية، وحماية الصحة النباتية.
- الصندوق الوطني لضبط الانتاج الحيواني.
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية.
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز.
- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية[3].

[1] غز الين بن تركي ، مرجع سبق دكره ، ص260
[2] بودخدخ كريم ، مرجع سبق دكره ، ص 208
[3] هدا الصندوق تم استحداثه في قانون المالية 2013 ، الجريدة الرسمية العدد 30 ديسمبر 2012 ص19

المطلب الثالث : مؤسسات التمويل الفلاحي

تتمثل مؤسسات التمويل الفلاحي في نوعين هما[1]:

اولا : المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا

هي عبارة عن تعاونيات مخصصة في التمويل الفلاحي لإنهما اكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة اليها، بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات ... الخ.

ايضا هذه القروض تكون في شراء الماشية الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الارض واستصلاحها من بين هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعون الفلاحي CRMA يعتبر الصندوق وهو شركة مدنية معتمدة بمرسوم لوزارة الإقتصاد بتاريخ 1964/04/27 الكائن مقرها في 24 شارع فيكتور هيجو بالجزائر العاصمة.

ثانيا : المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا

من اهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر :

*. **البنك الوطني الجزائري من سنة 1962 الي 1982** : انشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66ـ 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 ليكون بذالكإداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الأشتراكي والزراعي ، وقد ضم بعد دالك جميع البنوك ذات الإنظمة المتشابهة له وتتمثل في :

ـ بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966

ـ بنك التسليف الصناعي و التجاري في جويلية 1967

مكتب معسكر للخصم .

وكان المطلوب من البنك إضافة إلي وجبه كبنك تجاري دعمعملية التحويل الاشتراكي(التسييرالذاتي) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى ، فقد لجأت الدولة الى الغائها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي ، وبدالك مثل بنقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الادارة السياسية التي بدت واضحة في استيراد البلاد لسيادتها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح الاقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل وبمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب .

[1] ـ ضاكر قزويني، مرجع سبق ذكره ،ص20

وكانت وظائف البنك الجزائري تتمثل في[1]

ـ تنفيد خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة الدولة ومتوسطة الاجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع والاعتماد المستدينة.

ـ منح القوض الفلاحية للقطاع الفلاحي الداخلة في اطار التسيير الداتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي حتى 1982 .

ـ نمويل التجارة الخارجية، بالاضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية.

***. بنك الفلاحة والتنمية الريفية** : تم تأسيس بنك الفلاحة التنمية الريفية بالمرسوم رقم 82 – 1982، وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري، وكلف بتمويل هياكل ونشاطات الانتاج الزراعي، وكل الانشطة الممتدة أو المتممة للزراعة وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والانشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الانتاج الغدائي، والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع يقبل الودائع الجارية أو لأجل منأي شخص مادي أو معنوي وهو بنك تنمية يمنح القروض متوسطة وطويلة الاجل بهدف تكوين رأس مال الثابت منح القروض قصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل، مع أوبدون ضمانات قصد [2] :

ـ تمويل الهياكل وأنشطة الانتاج الفلاحي

ـ تمويل الانشطة والهياكل الصناعات التقليدية والحرف الريفية

***. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الفلاحي:** تم انشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مند 1972 و اعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21 جويلة 1998 كشركة مدنية دات اسهم مكونة من اشخاص طبيعيين واعتباريين

***. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**

*. **الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي:** يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي احد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هدا الامر الدي انبثق من تجمع انشا عام 1972 بالمرسوم رقم 72/04 المؤرخ في 1972.12.02 والذي انشا على انقاض القرض الفلاحي خلال الحقبة الاستعمارية وكان نتيجة ادارة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الاخطار التي يتعرضون لهل خلال نشاطاتهم اذن هو وسيلة للحماية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] لعشب محفوظ ، نفس المرجع السابق ص16

[2]. د محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجماعية ، الجزائر، 2005 ص133

وتختلف هده القروض في فترة استرادها ونسب فوائدها كما يلي:

أ- القروض قصيرة المدى : تسمى قروض الموسم الفلاحي ومدتها اقل من سنة.

ب- القروض المتوسطة الاجل: وهي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الارض والآلات وآلات السقي ....الخ ومدتها من سنتين الى خمس سنوات.

ت- القروض طويلة الاجل: وهي قروض طويلة المدة تصل احيانا الى 25 سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الكبرى الضخمة مثلا كاستصلاح الاراضى حفر الابار للسقي ذات السعة الواسعة.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل، تطرقنا إلى التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي، وتوصلنا إلى أن التمويل له أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الانتاجية (تمويل الاستثمار، تمويل الانتاج، تمويل التسويق بالنسبة للقطاع الفلاحي، فلاحظنا أن من المهم أن يكون هناك تمويلا لهذا القطاع متمثلا في القروض البنكية .

وتوصلنا إلى الشروط الواجب توفرها لنجاح سياسة التمويل البنكي، والتي حسب رأينا أهم شرطيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض أي معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض، والعوائد المتأتية من استخدام هو التكاليف المترتبة عليه، وهذا يكون قبل طلب القرض أي دراسة تنبؤية للقرض. نظرا لأهميتها لبالغة في تحقيق الأمن الغذائي ورغم كون تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عانى الكثير من المعيقات.

كما وضعت الجزائر عدة مخططات تنموية متعاقبة حددت من خلالها مخصصات لعدة قطاعات منها القطاع الفلاحي

فقد كان هذا المخطط متجددا في كل مرة تراعى فيها النقائص التي تكتشف عند تطبيق المخطط الذي قبله.

الفصـــل الثالث: دراسة حالة مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتناول في هذا المبحث مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك دور ومهام البنك وفي الأخير الهيكل التنظيمي له .

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل, وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: نشأته

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 88/ 105 بتاريخ13 مارس1982 وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي, ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة1988 عدل وأكمل بقانون88/01 الذي حدد نهائيا12 جانفي1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التمويل, فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19فيفري1989 لدى مكتب التوثيق "ميناسان" موثق الجزائر العاصمة.

جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي, رقم أعماله اليوم33000000000 دج .

في بداية المشوار كان من140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA , وأصبحت اليوم مكونة من39 مديرية 300 وكالة موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك BADR حوالي 7000 عامل بين إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية[1] .

ثالثا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد , وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

1_مبدأ الاستغلال:

يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية , هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

[1] - شوهد يوم 2016/04/02 www.badr_bank.dz

2_مبدأ القرض والمخاطرة :

بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه, فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة, وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة أن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

3_مبدأ السيولة:

يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبراً ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة, أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

4_مبدأ الخزينة :

ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن, أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزية.

5_مبدأ الأمن :

وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وإدخال أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.

المطلب الثاني: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية [1]

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي , وهذه النظرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بها مهمتين وهذه الأخيرة تقوم بوظيفتين هما ,

1_جمع الودائع.

2_توزيع القروض.

وهذا حسب المادة 4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير .

نص المادة:" تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها.

طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها, وفي منح الفرص والمساهمة فيها يلي طبقا لسياسة الحكومة:

[1] ـ معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين ، بنك BADR وكالة أدرار، مقابلة خاصة يوم 2016/04/19

- ❖ تنمية مجموع قطاع الفلاحة.
- ❖ ترقية النشاطات الفلاحية، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتخصيص تمويله لـ[1]:

- ❖ المؤسسات المالية .
- ❖ مزارع القطاع الخاص .
- ❖ تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية .
- ❖ تعاونية الكروم والخمور.
- ❖ مركز تنظيم الغابات.
- ❖ الصيد البحري.
- ❖ تعاونية التسويق.
- ❖ المؤسسة الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.

ثانيا : مهام البنك

يمكن تلخيص مهام البنك الأساسية فيما يلي[2]:

- ✓ وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قيل الدولة الجزائرية لأجل القطاع.
- ✓ القيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشطات الخاصة والتي تساهم في التنمية الريفية.
- ✓ التطور الاقتصادي للوسط الفني إضافةً إلى ذالك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل أي بنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:
  - منح القروض بكل أنواعها.
  - معالجة جميع العمليات البنكية من قروض ، صرف، خزينة.
  - التعامل مع المؤسسات الأخرى.
  - الالتزام والقيام بالضمانات.
  - تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير كمان البنك يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي خاصة الأطباء والصيادلة.

ومن كل هذا يمكن القول بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على تنمية القطاع الفلاحي والريفي.

[1] ـ معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين ، بنك BADR وكالة أدرار، مقابلة خاصة يوم 2016/04/19
[2] ـ الطاهر لطرش، تقنيات لبنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 83

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أولاً: الهيكل القانوني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]:

1- الجمعية العامة :

هي الهيئة السياسية الممتلكة لجميع أسهم المؤسسة الاقتصادية ، وفي هذا الإطار تحدد بقرارتها القانون لكافة الشروط التي تتماشى مع مصلحة الشركة وتتفرع إلى جمعية عامة عادية وغير عادية.

أ- **الجمعية العامة:** تعرف كذالك كلما استدعيت للعمل في أمور التسيير والإدارة حسب المادة 17 من القانون 88 /04.

ب- **الجمعية العامة غير عادية:** تعرف كذالك كلما استدعت لمناقشة كل التساؤلات التي لها علاقة بالتعديل الشكل القانوني للمؤسسة:

- رفع أو تخفيض رأس مال الشركة في الإطار القانوني.
- تقرير إدماج مؤسسة مع المؤسسات الأخرى عمومية واقتصادية أو تقسيمها إلى فرعية في إطار قانوني.
- أخذ الالتزامات في مؤسسات أخرى.
- تحويل الشكل القانوني للمؤسسة.
- التشريع بالعمليات الجارية.
- تحويل المقر الاجتماعي.

2- مجلس الإدارة

المؤسسة العمومية الاقتصادية مسير من طرف مجلس الإدارة وهو مكون من 09 أعضاء على الأقل و 12 عضو على الأكثر موزعين كما يلى :

05 أعضاء على الأقل و 10 أعضاء على الأكثر تحدد عهدتهم من طرف الجمعية العامة العادية.

3- المديرية العامة :

يدير المديرية العامة للبنك رئيساً ، مديراً عاماً يعينه مجلس الإدارة ويحدد صلاحياته وسلطاته في التسيير والمراقبة وكذالك طبقاً لأحكام المادة 12 من القانون الأساسي للبنك.

ثانيا: الهيكل الإداري لبنك الفلاحة للتنمية الريفية

1. الوكالة :

[1] - مجدولين دهينة ، مرجع سيق دكره، ص100

تعتبر الوكالة الخلية الأساسية وجهاز الأستغلال الخاص بالبنك وهي تدخل في إطار هيكلي يسمح بإستقبال الزبائن وإرضائهم ، وكل الوكالات المتواجدة في الولاية تشكل مجموعة إستغلالية ، وكل وكالة تتكون من مصلحتين هما :

أ ـ مصلحة الزبائن.

ب ـ مصلحة الاستغلال.

وأهم العمليات التي تقوم بها الوكالة هي :

ـ تسيير العمليات البنكية (المحفظة، الصندوق).

ـ انجاز تقارير شهرية وسنوية خاصة بمجمل النشاطات التي ترسل إلى المديرية الجهوية .

2 ـ الفرع succursal :

هو هيئة لا مركزية توجد بمقر الولاية مهمتها تنظيم، مساعدة، توجيه وتنسيق بين جميع الوكالات التابعة لها وكذالك مراقبة أعمالها.

مديرية الفرع تسير من طرف المديرية وهذه الأخيرة تتكون من فرعين هما:

أ ـ مديرية فرعية للأعمال الإدارية المالية .

ب ـ مديرية فرعية مكلفة بالاستغلال والالتزام .

ومن مهام الفرع:

ـ تنسيق النشاطات بين جميع الوكالات.

ـ مراقبة استعمال القروض ومتابعة عمليات الإقراض والسهر على استعمالها في مصالح المؤسسة.

ـ مساعدة الوكالات وتوجيهها.

ـ السهر على احترام تطبيق القانون.

ـ السهر على نوعية الخدمات.

ـ تنظيم وتحفيز الزبائن على جمع الودائع وتوظيف الفلاحين وكافة الفئات الأخرى .

المبحث الثاني : دراسة تطبيقية لتقديم قرض الرفيق من طرف وكالة أدرار

المطلب الاول : تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار.

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 106/82 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح ابواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط ولاية ادرار.

وفي سنة 1988م ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث انضوى تحت إشرافها كل من وكالات أدرار وتيميمون ورقان وأولف وكان عدد عمالها آنذاك 60 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية. وتم في تاريخ 1992م إلغاء المديرية الجهوية بولاية أدرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998. أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمالة إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة 2001 م تم إسترجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها إسم المجمع الجهوي للإستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 81 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، إضافة إلى قرابة 09 أفراد ما بين متربصا ومتمهناً، (وهي تعد المديرية الجهوية لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على كبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها اربعة وهي على التوالي :أدرار 252– تيميمون253 – رقان254 وأولف406) [1].

ويعد المجمع الجهوي لاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

المطلب الثاني : وظائف البنوك و أهدافها

1- وظائف البنك :

وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال :

- ✓ العمل علي مواجهة مخاطر الصرف علي القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- ✓ تطوير مستوي هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- ✓ إعطاء الدعم الإعلامي.

[1] ـ وثائق مقدمة من أرشيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة أدرار يوم 2016/04/19

ب – عرض المنتجات و الخدمات الجديدة من خلال :

- ✓ تصفية المشاكل المالية.
- ✓ أخذ الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانيا.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ الاستقبال الجيد للزبائن و احترامهم و الرد علي طلباتهم بجدية.
- ✓ تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

ج – تطبيق الخطط و البرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة و هذا ل :

- ✓ تطوير الموارد و العمل علي رفعها و تحسين تكاليفها.
- ✓ الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- ✓ مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية و تقنياتها.

2. أهداف البنك :

- ✓ إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير و تعميم استعمال الإعلام الآلي و تجديد الثروة و عصرنتها.
- ✓ إشراك الزراعة و تنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- ✓ توسيع الأراضي الفلاحية و تحسين الخدمات.
- ✓ الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد و كذا تكوين الموظفين و تقويم سلوكهم. غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك علي :
  - رفع الموارد بأفضل التكاليف.
  - التسيير الدقيق للخزينة.
  - تكوين و تحفيز هيئة الموظفين.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة[1].

أولا : المدير الجهوي: هو قمة ورأس الهرم الإداري وهو أيضا بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع وذلك من خلال التعليمات والأوامر والتوجيهات المقدمة من طرفه وله الحق في الإشراف على كل المصالح الأتية الذكر.

***- السكرتارية:** تقوم بتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير.

ثانيا: رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبة :

هي فرع من فروع المديرية الجهوية لبنك الفلاحة التنمية الريفية وهي تسهر على السير الحسن للموارد البشرية و المادية والمحاسبة وهي تتضمن حماية الممتلكات والأفراد العاملين بهده المديرية والوكالات التابعة لها .

يتكون هذا الفرع من ثلاثة مصالح وتتمثل في :

1ـ :مصلحة الدائرة الإدارية:

- مصلحة الموارد البشرية
- مصلحة الأمن والوسائل العامة
- مصلحة الإعلام الآلي

2ـ مصلحة المحاسبة.

- مصلحة المحاسبة والضرائب

ويوجد فيها قسميين : قسم المحاسبة وقسم الضرائب

- مصلحة التحليل.
- مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير.

ثالثا : نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ماقبل المنازعات .

أنشأت هذه المديرية مؤخراً وهي تضطلع إلي تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيلات وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المتحصلين على القروض في مدي استجابتهم لجدول اهتلاك القروض و يدرس مدى تنفيذهم لالتزامات قبل متابعتهم قضائياً وخاصةً تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة من ثلاثة مصالح وهي:

- **1: مصلحة متابعة التجارة والتجارية الخارجية.**

[1] ـ أرشيف وكالة أدرار يوم 2016/04/19

وهي تسيير من طرف رئيس مصلحة وتكمن مهمتها في:

- المتابعة التدقيقية للملفات التابعة له.
- متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض .
- متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن المعنيون بالقروض.
- إعلام المديريات المركزية فيما يخص تعليماتهم .
- إعلام اللجنة المعنية بما يخص اي تغيير في مخاطرالقروض و كل المهام الأخرى التي تعطى له من طرف مسؤلية .
- **2 : مصلحة متابعة ما قبل المنازعات.**

و هي تسير من طرف رئيس مصلحة.

– المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها

– متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات و تقويمها وذلك حسب دراسة الخطر.

– تقديم الملفات إلى لجنة التحصيلات .

– تطبيق أوامر لجنة التحصيلات عن طريق العدالة أو عن طريق التفاهم .

– يقدم تقرير إلى مسؤوليه ومهام أخرى تعطي له من طرف مسؤولية.

3: مصلحة متابعة الضمانات.

و هي تسير من طرف رئيس المصلحة الذي له المهام التالية:

– تقييم دوري لضمانات المرهونة فيما يخص القيمة و المدة.

– تحصيل الضمانات و تثبيتها.

– يراقب الضمانات و يشرف على عملية المحاسبة.

– المراقبة الدورية في الميدان بما يخص حالة الضمانات .

– إعلام مسؤولية عن طريق تقرير فيما يخص اي تطورات جديدة .

رابعا : نائب المدير المكلف بالاستغلال .

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للإستغلال و ذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات ثم تدرس تلك الملفات و تقرر في لجنة خاصة تعرف بلجنة

قروض الملفات المقبولة التي ستمول و الملفات المرفوضة التي يتم رفضها و يكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية و المحاسبية الثابتة.

خامسا :خلية الشؤون القانونية.

تعتبر هذه الخلية من اهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى المجمع الجهوي بحيث تتضمن ثلاث مصالح رئيسية وهي مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات ومصلحة التحصيلات و مصلحة الأرشيف و التى سنتطرق فيما يلي:

1: مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات. .

تعد هذه المصلحة بمثابة الحماية القانونية للمؤسسة و يمكن التعرف على هذه المصلحة من خلال تعريفها و المهام التي تقوم بها.

تعريف مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات.

هي المصلحة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية و المنازعات المتعلقة بالوكالات و هي متواجدة بالمجمع الجهوي للاستغلال.

مـهـامـهـا.

تهتم هذه المصلحة بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الإستشارة القانونية و هي إعطاء التعليمات القانونية للجمعيات و الشركات بكل أنواعها و لجان الخدمات و ذلك من خلال دراسة الملف المحضر من أجل فتح الحساب.

* المعارضة على الحسابات و ذلك يتجلى في حالة ضياع أو سرقة شيك أو دفتر شيك أو دفتر إدخار لأحد الزبائن و الذي يتقدم إلى البنك بطلب إلى المصلحة التي تهتم بالمعارضة على هذا الحساب للحيلولة دون استعمال ما ضاع أو سرق.

* حجز ما للمدين لدى الغير , وتتلقى مصلحة الشؤون القانونية الحجوز القادمة من البنوك طبقاً للمادة 121 من قانون النقد و القرض وتقوم بالحجز. كما تتلقى حالات حجز ما للمدين لدى الغير عن طريق المحضر القضائي في حالة ديون الأفراد العاديين عبر البنوك و المؤسسات المالية الأخرى كما تتلقى الحجز من مديرية الضرائب وكذا الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء وغير الإجراء.

* تثبيت الضمانات: تقوم هذه المصلحة بدراسة الضمانات الشخصية أو العينية أو الحقيقية المرفقة ضمن ملفات القرض و دراستها من الناحية القانونية لمعرفة أهميتها ومدى استعمالها.

2 _مصلحة المنازعات و مهامها.

من خلال اسم هذه المصلحة يمكن التعرف عليها و هي تختص في تتبع الملفات المتنازع عليها والتي تخص العمليات داخل الوكالات التابعة للمجمع ومن أهمها القروض غير مسددة.

تعريف مصلحة المنازعات.

هي مصلحة التي تعتمد أساساً في مهامها على قوانين الإجرات المدنية و الممثلة في متابعة ملفات القروض و القضايا المتواجدة على مستوي المحضر القضائي والمحامين وغيرها.

مـهـامـهـا. تتلخص في :

–متابعات ملفات الزبائن (المدينين) قبل المتابعة القضائية و يعرف التحصيل على انه استيفاء الدين عن طريق القضاء أما بالتنفيذ العادي أو التنفيذ الجبري والذي يعطي للدائن الحق في التنفيذ على جمع أموال المدينين سواءً المنقولة او العقارية.

متابعة المدينين بعد صدور الأحكام النهائية عن طريق تبليغهم بواسطة المحضر القضائي واستخراج الصبغة التنفيذية للأحكام والأوامر التنفيذية والحجز والبيع ثمّ متابعة تنفيد الأوامر عن طريق تبليغها إلى المحضر القضائى والتعامل أحياناً مع محافظ البيع يتمثل ذلك في تسليم العتاد المحجوز إلى محافظ البيع والسهر على إشهار البيع بالمزاد العلني على مستوي المحكمة والبلدية و الأماكن المخصصة ة لهذا الغرض ثمّ بعد البيع يقوم بتسليمه الشيك والوثائق التي تبرأ الذمة وإقفال الملف في حالة التسديد النهائي او إعادة المتابعة طبقاً للقوانين في حالة التنفيذ الجزئي.

3 مصلحة الأرشيف .

المطلب الرابع: دراسة مشروع استثماري بالقرض الرفيق[1]

أولا: تعريف القرض الرفيق :

يعد القرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وقد جاءت تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008 وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008.

ويعتبر القرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة.

ثانيا: النشاطات التي يشملها القرض الرفيق :

بمقتضى المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية والمستلهمة من قانون التوجيه الفلاحي فان القرض الرفيق يوجه أساسا إلى ما يلي:

[1] ـ مقابلة خاصة مع رئيس مصلحة المراقبة والمعاينة، بوكالة أدرار يوم 2016/04/24

- الزراعة بشتى أنواعها (حبوب،خضر ،فواكه).
- تربية الدواجـن.
- تمويل العلف بالنسبة لمربيي المواشي.
- نشاطات التعاونيات الفلاحية، التجمعات، الجمعيات، فيدراليات أو وحدات مصالح فلاحية.

وتتحمل الخزينة العمومية أعباء فوائد هذا القرض كاملة في حالة ما إذا إلتزم المستفيد منه بتسديده في آجاله التي وكما نصت عليه الاتفاقية لايجب أن يتجاوز سنة واحدة إلا في حالة القوة القاهرة فيمكن إفادة المستفيد من تمديد آجال تسديد القرض (06) أشهر أخرى

ثالثا : ملف قرض الرفيق[1]:

- طلب خطي للقرض.
- شهادة ميلاد أصلية
- شهادة إقامة.
- نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها.
- بطاقة أو شهادة فلاح.
- بيان يثبت حق الانتفاع أو ملكية المستثمرة.
- الفواتير النموذجية.
- بطاقة تعريفية للمستثمرة.
- دراسة تقنية–اقتصادية للمشروع.
- شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CRMA).
- التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان.

رابعا: مميزات القرض "رفيق"[(2)].

ـ الفوائد : 0 بالمائة (تتحملها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).

ـ مدة القرض : سنة واحدة

المستفيدون : المستغلون الفلاحيون في نظر قانون التوجيه الفلاحي : فلاّحون، مربّون، بشكل فردي أو منظم عن طريق تعاونيات، تجمعات، جمعيات أو فدراليات، وحدات المصالح الفلاحية، مخزّنو المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع.

[1] ـ مقابلة خاصة مع رئيس مصلحة القروض، بوكالة أدرار يوم 2016/04/24
[2] ـ نفس المصدر السابق

خامسا: المجالات التي يغطيها القرض.[1]

ـ اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات، الأسمدة، المبيدات...).

ـ اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.

ـ اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "سيريالاك".

ـ تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي :

- تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه.)
- شراء المعدّات الفلاحية في إطار قرض الإئتمان.
- بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستيكية.
- إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات

سادسا: شروط الاستفادة؟

كل مستفيد من القرض "رفيق"، يسدّد قرضه بعد مهلة سنة ويكون له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفوائد. كما يكون له الحق في الاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.

كل مستفيد من قرض "رفيق"، لا يسدّد بعد مهلة سنة واحدة، تمدّد له المهلة بستة (06) أشهر في حال تعرّضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، وإمكانية الحصول على قرض آخر.

البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه، بطلب منه، الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

سابعا : مثال عن تمويل مشروع استثماري بالقرض الرفيق

تقدم الفلاح – س– لبنك الفلاحة والتنمية الريقية من أجل طلب قرض بهدف إنشاء مستثمرة فلاحية خاصة بإنتاج مادة القمح

[1] ـ ـ نفس المصدر السابق

حيث يعد الفلاح – س– شخص طبيعي ومستثمر جديد في الفلاحة .

وبعد المعاينة و الدراسة من طرف لجنة مختصة متكونة من ممثلين عن مديرية الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتعاونية الحبوب والبقول الجافة وممثل عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي . تبين أن الفلاح – س– البالغ من العمر 43 سنة تحصل على قرض تحت المسمى بالقرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل إنشاء مستثمرة فلاحية . بالموقع الفلاحي بزاوية كنته على مسافة تمتد على مساحة 32 هكتار، فيما بلغت المساحة المستغلة ب 20 هكتار . أما قيمة القرض و إجمالي الانتاج الخاص بالفلاح فهو موضح في الملاحق المرفقة.[1]

وبما القرض الرفيق هو قرض قصير الاجل ويستعمل لشراء الآلات والمعدات الفلاحية والاسمدة والمواد الكيماوية...الخ فقد خصص هذا الفلاح مبلغ القرض لشراء الاسمدة والمواد الكيماوية كما هو مبين في الجدول في الملاحق.

كما أنه ومند بدأ العمل بالتمويل عن طريق القرض الرفيق في عام 2008 عرف القطاع الفلاحي انتعاشا وتطورا كبيرا. وذلك من خلال زيادة في قيمة الانتاج من سنة إلى أخرى، حيث عرف انتاج القمح بولاية أدرار ما يفوق 96 ألف قنطار في سنة 2013 ، وأرتفع في سنة 2014 إلى حوالي 121 ألف قنطار، ليصل سنة 2015 إلى 135 ألف قنطار.[2]

كما عرفت باقي المنتوجات الفلاحية الاخرى ، مثل الطماطم والتمور...الخ بالولاية تطورا في انتاجها وهذا بسبب الدعم الفلاحي ممثل في التمويل المصرفي تحت صيغة القرض الرفيق. كما هو موضح في الملاحق الخاصة بالمواسم الفلاحية 2011–2012، 2013–2014، 2015–2016 .[3]

وفيما يلي بعض الاحصائيات والارقام الخاصة بتطور القطاع الفلاحي في ولاية أدرار، حيث بلغت المساحة الاجمالية الفلاحية بالولاية 366077هـ. منها 35806هـ مساحة مستغلة ، و29038هـ مسقية. كما بلغت عدد المستثمرات الفلاحية 28692وحدة.

الجدول رقم07: حصيلة المواسم الفلاحية المساحة و الانتاج من 2008 إلى غاية 2014

[1] - مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة محاسبة المواد ، بتعاونية الحبوب والبقول الجافة يوم 2016/04/21
[2] - مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الاستغلال بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بأدرار يوم 2016/04/24
[3] - مقابلة شخصية مع مصلحة المعاينات ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار يوم 2016/04/20

التعيين	2009/2008		2010-2009		2011/2010		2012/2011		2013/2012		2014/2013	
	المساحة ه	انتاج و	المساحة ه	انتاج و	مساحة ه	انتاج و	مساحة ه	انتاج و	مساحة ه	انتاج و	مساحة ه	انتاج و
حبوب تحت الرش المحوري	1576	52384	2956	68770	2772	104230	2802	104277	3136	97190	3314	121102
حبوب قطاع تقليدي	4166	95989	3806	141844	48404	113631	4891	114472	499265	120171	5085	118936
الخضروات	4505	666459	3531	518056	46562	4882925	4295	653633	44015	715604	47184	602971
الاعلاف	14729	340349	674	153470	12216	1920724	1235	360	14027	310782	1158	110021
البقول الجافة	150	850	70	385	6603	3129	72	456	73	4598	140	731

المصدر : مقابلة مع رئيس مصلحة الارشاد ، مديرية المصالح الفلاحية أدرار يوم 2016/04/26 ، الساعة 08h 45

التعيين	المساحة الاجمالية	**عدد اجمالي النخيل**	**النخيل المنتج**	**الانتاج ق**
موسم 2011 /2012	**27748**	**3704852**	**2665344**	**865083**
موسم 2013/2012	**28804**	**3733351**	**2695882**	**875223**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بأدرار، يوم 2016/04/26

خلاصة الفصل

إن تحقيق التنمية الفلاحية، ماهو إلا ضمان لأمن الجزائر الغذائي، ذلك لأن الفلاحة باعتبارها نشاطا إنتاجيا تعمل على دفع العجلة الاقتصادية ككل فهي بالإضافة إلى زيادة الطلب المتزايد على الغداء فإنها مصدر للمواد الأولية التي تحتاجها الصناعة وصدر للعملة الصعبة ومستودع مهم للعمالة لاسيما في المراحل التنمية الأولى الأمر الذي يستدعي الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإعطائه مكانته اللائقة.

إن أهمية القطاع تبرز إذا علمنا أنه مصدر رزق لكثير من الافراد، خلال تناولنا لموضوع القرض الرفيق الذي كان جزء صغير من محا ولة وزارة الفلاحة لحل مشكلة القطاع الفلاحي

الجزائر رغم الامكانات الموجودة إلا أنها مازالت تستورد من السوق العالمية. لسد حاجياتها الغذائية مما ترتب عنه تبعية أسفرت هي بدورها على ضغوطات والخضوع لمصالح الدول الموردة.

إن المتفحص في الجغرافية الجزائر يجد أن مقومات التنمية الفلاحية موجودة سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية كالأراضي وأراضي المراعي والغابات والموارد المائية أو تعلق الأمر بالمورد البشري حيث وكما ذكرنا الدولة وضعت قرض جديد لتشجيع القطاع الفلاحي وهو القرض الرفيق.

الخاتمة

لقد عرف القطاع الفلاحي كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ

الاستقلال، وأول تجربة هي التسيير الذاتي التي جاءت تلقائيا بعد الاستقلال، ثم تلتها الثورة الزراعية، وكانت بعدها مرحلة إعادة تنظيم المستثمرة الفلاحية في منتصف الثمانينات، لكن ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه آخر تبناه إعادة تنظيم العقار وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي إضافة إلى السعي لتنمية هياكل القطاع وتطويرها من خلال المشاريع الجديدة المطروحة. ولأن القطاع الفلاحي عرف كل هذه الإصلاحات فكذلك الجهاز التمويلي الذي اتسم في الأول بمركزية شديدة وتعقد إجراءا من طرف الخزينة وكذا الشركات الفلاحية الاحتياطية والديوان الوطني للإصلاح الزراعي والبنك الوطني الجزائري إلى غاية إنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضاف إلى هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

اختبار الفرضيات:

-1 يعتبر الجهاز المصرفي لأي بلد بأنه مجموعة من المؤسسات التي تقوم على قوانين وأنظمة تتبعها المصارف فهو يساهم بفعالية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمارس عدة أنشطة ومهام تتمثل في منح قروض الاستغلال و الاستثمار و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

-2 شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم و هذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية..الخ وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة لسنوات أخيرة وهذ مايثبت صحة الفرضية الثانية.

-3 لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4 يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

النتائج العامة للدراسة:

-1 إن البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري يدعو إلى الانطلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة والمتوازية، إضافة إلى افتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي فإن البحث في طريقة لإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات وعمليات الاستغلال تعد ضرورة حتمية.

-2 الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي.

-3 إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

-4 يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا.

-5 بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى

الزبائن الطالبة للقرض.

-6 يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك

باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

التوصيات:

- ضرورة إقامة برامج و مراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

- ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات.

- الاجتهاد في وضع سياسة ائتمان فلاحي سليمة ومربحة عن طريق وضع نظام ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد لحجم القروض الموزعة، يكثف الرقابة الداخلية عليها ويمكن من تطبيق جميع الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان.

- التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الزراعية.

آفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الالمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- دور الاستثمارات الفلاحية في التنمية الاقتصادية.

- أثر مخططات التنمية على الإنتاج الفلاحي.

وفي الأخير فإنّ بحثنا هذا ماهو إلا دراسة لموضوع هو واحد من أهم المواضيع ونتمنا أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه.

قائمة المراجع

الكتب

* عبدالحميد إبراهيم , المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ,ط1 , بيروت

،دراسات الوحدة العربية ,1996 ,

* علي جدوع الشرفات، مبادىء الاقتصاد الزراعي، ط1 ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان 2006

*علي مانع , جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر , الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ,2001

* أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديون المطبوعات الجامعية، 1991

*عمر صدوق , تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر , الدوان المطبوعات الجامعية , 2002

*شاكر قزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000

* طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان– الاردن، 2010

* هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000

* الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2 ،2000.

* رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008

* عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية, دار زهران للنشر، عمان–الأردن، 1997.

* عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدارة الجامعية، القاهرة–مصر،2007

* عبد الرحمن دعا لهبيلة، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، التمويل الإداري، دار المريح، السعودية، 1993، 437.

* عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2000، ص78.

* محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2002،ص306،ص307

* د محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجماعية ، الجزائر، 2005

مدكرات

* مجدولين دهينة ، استراتيجية التنمية الفلاحية ، آفاق وتطوير في إطار سياسة الحكم الفلاحي ، مدكرة لنيل شهادة الماحيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2006

* كتفي سلطانة تطبيق المخطط الوطني للتنمية (2000-2005) ولاية قسنطينة، مدكرة لنيل شهادة الماجيستر في الهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006

* فوزي غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007

* خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وأفاق ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير، الجزائر، 2005/2004 .

* رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الحادي عشر ، جامعة بسكرة ، ماي 2007

* رابح حمدي باشا , التخطيط وتوجيهاته الجديدة , مذكرة ماجستر , معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر , 1991

* إلياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2008-2009

* منية خليفة القروض البنكية الفلاحية ومشكلة عدم السداد ، مدكرة ماجسستير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2002

* زهير عماري ، تحليل اقتصادي قياسي للأهم العوامل المؤثرة على فيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية : تخصص اقتصادي تطبيقي، جامعة بسكرة 2013-2014

* عز الدين بن تركي تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 2007

الملتقيات

*د محمد يدو و أسمية بوخاري ، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية . حالة الجزائر. أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية: جامعة المدية 28-2014/10/29

* قرومي حميد ، معزوز زكية ، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات الامن الغذائي بالدول العربية ، جامعة المدية 28-2014/10/29

* د مرزيق عاشور أ عميش عائشة، الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الامن الغذائية والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية ، جامعة المدية 28-2014/10/29

المجلات

*باشي أحمد : القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث ، العدد 2، جامعة الجزائر 2003

التقارير

*قسم الدراسات الاقتصادية/المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالإعتماد على معطيات المنظمة الوطنية للإحصاء (تقديرات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).2015

* تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قسم الدراسات الافتصادية ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على معطيات المنظمة للإحصاء ، 2015

* الجزائر مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ،أكتوبر 2010

مواقع إلكترونية

. شوهد يوم 2016/04/02 www.badr_bank.dz

مقابلات شخصية

*معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين ، بنك BADR وكالة أدرار، مفابلة خاصة يوم 2016/04/19

* مقابلة خاصة مع رئيس مصلحة المراقبة والمعاينة، بوكالة أدرار يوم 2016/04/24

* مقابلة خاصة مع رئيس مصلحة القروض، بوكالة أدرار يوم 2016/04/24

* مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة محاسبة المواد ، بتعاونية الحبوب والبقول الجافة يوم 2016/04/21

* مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الاستغلال بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بأدرار يوم 2016/04/24

* مقابلة مع رئيس مصلحة الارشاد ، مديرية المصالح الفلاحية أدرار يوم 2016/04/26

الخاتمة

لقد عرف القطاع الفلاحي كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الاستقلال، وأول تجربة هي التسيير الذاتي التي جاءت تلقائيا بعد الاستقلال، ثم تلتها الثورة الزراعية، وكانت بعدها مرحلة إعادة تنظيم المستثمرة الفلاحية في منتصف الثمانينات، لكن ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه آخر تبناه إعادة تنظيم العقار وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي إضافة إلى السعي لتنمية هياكل القطاع وتطويرها من خلال المشاريع الجديدة المطروحة. ولأن القطاع الفلاحي عرف كل هذه الإصلاحات فكذلك الجهاز التمويلي الذي اتسم في الأول بمركزية شديدة وتعقد إجراءات من طرف الخزينة وكذا الشركات الفلاحية الاحتياطية والديوان الوطني للإصلاح الزراعي والبنك الوطني الجزائري إلى غاية إنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضاف إلى هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

اختبار الفرضيات:

1-يعتبر الجهاز المصرفي لأي بلد بأنه مجموعة من المؤسسات التي تقوم على قوانين وأنظمة تتبعها المصارف فهو يساهم بفعالية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمارس عدة أنشطة ومهام تتمثل في منح قروض الاستغلال و الاستثمار و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2-شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم و هذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية..الخ وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة لسنوات أخيرة وهذ مايثبت صحة الفرضية الثانية.

3-لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

النتائج العامة للدراسة:

1-إن البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري يدعو إلى الانطلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة والمتوازية، إضافة إلى افتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي فإن البحث في طريقة لإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات وعمليات الاستغلال تعد ضرورة حتمية.

2-الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي.

3-إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

4-يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا.

5-بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.

6-يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

التوصيات:

-ضرورة إقامة برامج و مراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

-ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات.

-الاجتهاد في وضع سياسة ائتمان فلاحي سليمة ومربحة عن طريق وضع نظام ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد لحجم القروض الموزعة، يكثف الرقابة الداخلية عليها ويمكن من تطبيق جميع الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان.

-التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الزراعية.

آفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الالمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

-دور الاستثمارات الفلاحية في التنمية الاقتصادية.

-أثر مخططات التنمية على الإنتاج الفلاحي.

وفي الأخير فإنّ بحثنا هذا ماهو إلا دراسة لموضوع هو واحد من أهم المواضيع ونتمنا أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه.

قائمة المراجع

الكتب

01 عبدالحميد إبراهيم , المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ,ط1 , بيروت ،دراسات الوحدة العربية ,1996 ,

02 علي جدوع الشرفات، مبادىء الاقتصاد الزراعي، ط1 ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان 2006

03علي مانع , جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر , الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ,2001

04 أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديون المطبوعات الجامعية، 1991

05عمر صدوق , تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر , الدوان المطبوعات الجامعية , 2002

06شاكر قزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000

07 طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان– الاردن، 2010

08 هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000

09الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2 ،2000.

10 رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008

11عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية, دار زهران للنشر، عمان–الأردن، 1997.

12 عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدارة الجامعية، القاهرة–مصر،2007

13 عبد الرحمن دعا لهبيلة، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، التمويل الإداري، دار المريح، السعودية، 1993، 437.

14 عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2000، ص78.

15 محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، 2002،ص306،ص307

16 د محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجماعية ، الجزائر، 2005

مدكرات

17 مجدولين دهينة ، استراتيجية التنمية الفلاحية ، آفاق وتطوير في إطار سياسة الحكم الفلاحي ، مدكرة لنيل شهادة الماحيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2006

18 كتفي سلطانة تطبيق المخطط الوطني للتنمية (2000–2005) ولاية قسنطينة، مدكرة لنيل شهادة الماجيستر في الهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006

19 فوزي غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007

20 خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وأفاق ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير، الجزائر، 2005/2004 .

21 روابنية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الحادي عشر ، جامعة بسكرة ، ماي 2007

22 رابح حمدي باشا , التخطيط وتوجيهاته الجديدة , مذكرة ماجستر , معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر , 1991

23 إلياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2008–2009

24 منية خليفة القروض البنكية الفلاحية ومشكلة عدم السداد ، مدكرة ماجسستير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2002

25 زهير عماري ، تحليل اقتصادي قياسي للأهم العوامل المؤثرة على فيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980–2009 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية : تخصص اقتصادي تطبيقي، جامعة بسكرة 2013–2014

26 عز الدين بن تركي تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 2007

الملتقيات

27د محمد يدو و أسمية بوخاري ، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية . حالة الجزائر. أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي : القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية: جامعة المدية 28-2014/10/29

28 قرومي حميد ، معزوز زكية ، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات الامن الغذائي بالدول العربية ، جامعة المدية 28-2014/10/29

29 د مرزيق عاشور أ عميش عائشة، الرشادة الزراعية كآلية لتحقيق الامن الغذائية والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية ، جامعة المدية 28-2014/10/29

المجلات

30باشي أحمد : القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث ، العدد 2، جامعة الجزائر 2003

التقارير

31قسم الدراسات الاقتصادية/المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالإعتماد على معطيات المنظمة الوطنية للإحصاء (تقديرات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).2015

32 تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية قسم الدراسات الافتصادية ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على معطيات المنظمة للإحصاء ، 2015

33 الجزائر مصالح الوزير الاول ، ملحق بيان السياسة العامة ،أكتوبر 2010

مواقع إلكترونية

34. شوهد يوم 2016/04/02 www.badr_bank.dz

مقابلات شخصية

35معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين ، بنك BADR وكالة أدرار، مفابلة خاصة يوم 2016/04/19

36 مقابلة خاصة مع رئيس مصلحة المراقبة والمعاينة، بوكالة أدرار يوم 2016/04/24

37 مقابلة خاصة مع رئيس مصلحة القروض، بوكالة أدرار يوم 2016/04/24

38 مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة محاسبة المواد ، بتعاونية الحبوب والبقول الجافة يوم 2016/04/21

39 مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الاستغلال بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بأدرار يوم 2016/04/24

40 مقابلة مع رئيس مصلحة الارشاد ، مديرية المصالح الفلاحية أدرار يوم 2016/04/26

قائمة الجداول والأشكال

البيان	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	تطور انتاج السلع الرئيسة في الجزائر خلال الفترة2005-2012	17
الجدول رقم 02	اليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2009-2011	18
الجدول رقم 03	مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات	19
الجدول رقم 04	مساهمة القطاع الفلاحي في في ترقية الواردات	19
الجدول رقم 05	تمويل القطاع الفلاحي في اطار البرامج التنموية 2001-2015	34
الجدول رقم 06	قيمة وعدد القروض الممنوحة لكل فرع من قرض الرفيق	36
الجدول رقم 07	قيمة وعدد القروض الممنوحة لكل فرع من قرض الرفيق	57
الشكل رقم 01	يمثل الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية	14
الشكل رقم 02	تطور معدل نمو القطاع الفلاحي	20